وزارة التعليـــــــــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2018/2017

قســـــــــــــم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور لجنة بازل في تطبيق الحوكمة على البنوك العمومية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة القالة 812–

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت اشـراف:

الدكتورة نوري سميحة

من إعداد الطلبة:

- بوعزيز رانيا
- بربيتي مريم

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف باتفاقيات بازل 1، 2، 3 مع ابراز أهمية الحوكمة ضمن الاتفاقيات ودورها في استقرار النظام البنكي من خلال معايير لجنة بازل، و ابراز اهم الاثار الايجابية للحوكمة و التي تساعد على تشجيع البنوك لتبني مبادئها، مع الوقوف علي المبادئ و المفاهيم الاساسية التي تقوم عليها لجنة بازل للإشراف في مجال تطبيق حوكمة البنوك وهذا لمساعدة البنوك لجزائرية على ادراك و معرفة اهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين ادائها و رفع كفاءتها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن تطبيق الحوكمة في البنوك له انعكاس ايجابي , بتطبيق القواعد التي نصت عليها لجنة بازل للرقابة البنكية وذلك بوضع قوانين خاصة تساعد علي تسهيل ممارسة الحوكمة و تكيف نظامها ، وعليه فإن الممارسة السليمة للحوكمة يؤدي عامة الي دعم و سلامة الجهاز البنكي و ذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة علي البنوك ومراقبة العمليات البنكية، بالنسبة للجزائر إن عدم الافصاح ، الشفافية، التقيد بنشر المعلومات في المواقع الالكترونية الخاصة مع ضعف الرقابة و الاشراف من طرف بنك الجزائر و افتقار البنوك الجزائرية علي الأنظمة و الطرق الحديثة لتقييم و قياس مخاطر التشغيل و السيولة وضعف الهيئات الرقابية القادرة علي التدخل المبكر للمحافظة علي مستوي الأموال الخاصة و اعتماد البنوك الجزائرية علي بعض مؤشرات اتفاقية بازل كخطر الائتمان فقط وهذا علي غرار ما قدمته الاتفاقية من مخاطر السيولة و السوق ، السيولة كاحتياطي ليس نسبة من رأس مال البنك أو الوكالة و انما تقدير جزافي تحدده ادارة البنك بالنسبة للوكالة المبلغ المحدد يوميا 50000دج مع أن الوكالة تتصرف يوميا ، وأخيرا تبن في الدراسة أنه حتى التطبيق الجيد لإتفاقيات بازل مع ممارسة الحوكمة على أساس مبادئها لا يلغي انحرافات البنوك بشكل مطلق.

الكلمات المفتاحية :

إتفاقيات لجنة بازل ، الحوكمة ، البنوك التجارية الجزائرية ، وكالة البنك الوطني الجزائري .

Résumé

Notre étude vise de définir les accords de Ball 1/2/ 3 ,l'importance et le rôle que jouera la gouvernance dans la stabilité du système bancaire a travers les normes du comité de Ball , les effets positifs de la gouvernance qui incitent les banques a adopté ses principes , montrer les principes et les concepts qui déterminent l'application de la gouvernance dans les banques selon la comité de Ball , ainsi, qu'aider les banques algériennes a raisonner et connaitre l'importance , le rôle que jouera la gouvernance dans leurs performance et l'amélioration de leurs compétences . L'étude nous montre que la mise en ouvre de la gouvernance dans les banque donnera des résultats positifs par l'application des normes du comité de Ball « contrôle banquier » par le biais d'une loi spécifique mise en disposition pour faciliter la pratique de la gouvernance ce qui engendrera une faisabilité saine de la gouvernance dans les opérations bancaires . En ce qui concerne l'Algérie, la transparence et la non déclaration ainsi que le manque des logiciels et du control dans les banques sauf le contrôle que mène la banque d'Algérie qui reste insuffisant par rapport au nouveaux systèmes et techniques pour évaluer et comptabiliser les risques d'emploi et de la fluidité . la faiblesse des organisation du control qui a normalement le droit d'intervenir dans la conservation des fonds privés. Les banques algériennes se basent sur les indices de balle dans les risques de crédits sans les risques de liquidité et du marché

La liquidité comme réserve et non une partie du capital de la banque une prévision forfaitaire attribuée par l'administration de la banque pour l'agence le versement est de 50000DA chaque jour. L'étude nous a montré que malgré la bonne application et la bonne mise en œuvre de la gouvernance il en reste des défaillances des banques.

Mots clés : les accords du comité de balle, la bonne gouvernance, les banques commerciales Algérienne, l'agence de la banque nationale Algérienne.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم :

وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما

صدق الله العظيم النساء (113) –

بداية الشكر **لله تعالي** الذي وفقنا إلي ما وصلنا إليه الحمد **الله تعالى** الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جل شأنه,فلله الشكر صاحب المنة و الفضل علينا .اللهم علمنا ما ينفعنا و أنفعنا ما علمتنا

❖ **و أنه لا من دواعي سرورنا أن نتقدم بأفضل الشكر :**

للأستاذة المشرفة **نوري سميحة** التي بفضل الله كان لنا الشرف أن نكتسب معرفة و نستفيد من بحر علمها لم تبخل علينا بنصائحها, و إرشاداتها ,وتوجيهاتها التي كان لها اثر بليغ في انجاز هذا العمل, كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى عمال »**بنك الوطني الجزائري –وكالة القالة 812** –,و بالأخص إلى **السيد قادري كريم نائب المديرة** *الذي كان خير سند لنا طيلة فترة التربص, ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل* ***أساتذتنا*** *التي كانوا معنا طول المشوار الدراسي ولم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة ; و إلي كل من ساهم وساعد في نصحنا و أرشدنا و سهونا عن ذكر فضله و شكره .كما نشكر لجنة المناقشة علي حضورهم لمناقشة مذكرتنا .*

❖ *وفي الأخير نوجه الشكر إلي طلبة العلوم الاقتصادية.و كل من أمدنا بالمساعدة والنصح دون*

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	هيكل لجان لجنة بازل	11
(1-2)	دعائم اتفاقية بازل2	22
(1-3)	الحد الادنى لمتطلبات راس المال	23
(2-1)	الاطراف الفاعلين في تطبيق حوكمة البنوك	42
(2-2)	ركائز الحوكمة في البنوك	52
(3-1)	تقديم اقسام الوكالة من خلال هيكلها التنظيمي	69
(3-2)	توزيع الموظفين حسب الجنس	71
(3-3)	تمثيل بياني للعمر	72
(3-4)	المؤهلات العلمية	73
(3-5)	الخبرة	74
(3-6)	التخصص	75
(3-7)	الوظيفة	75

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	اوزان المخاطر حسب اصناف الاصول	14-13
(2-1)	الايجابيات والسلبيات لاتفاقية بازل2	26
(3-1)	النظام الجديد لاتفاقية بازل3	28
(4-1)	متطلبات راس المال وراس المال لتحوط حسب بازل 3	31
(5-1)	اوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقيتي بازل 1و2	32
(6-1)	اوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقيتي بازل 2و3	33
(1-3)	توزيع الموظفين حسب الجنس	71
(2-3)	تمثيل للعمر	72
(3-3)	المؤهلات العلمية	73
(4-3)	الخبرة	74
(5-3)	التخصص	75
(6-3)	الوظيفة	75
(7-3)	جدول توظيفي لإجابات الموظفين داخل الوكالة	76
(8-3)	الهدف من الاتفاقية	77
(9-3)	مؤشرات اتفاقية بازل	77
(10-3)	حق العميل في الاطلاع على القروض الممنوحة	78
(11-3)	علاقة الحوكمة بالتسيير	78
(12-3)	الجهات المسؤولة عن الرقابة الخارجية للوكالة	79
(13-3)	وجود انظمة للإعلام الالي داخل الوكالة	79
(14-3)	الرقابة الدورية الخارجية داخل الوكالة	80
(15-3)	المعلومات المتوفرة على الموقع الالكتروني داخل الوكالة	81
(16-3)	طرق الافصاح عن المعلومات من طرف الوكالة	81
(17-3)	حجم التصريحات بالنشاط لدى الوكالة	82
(18-3)	علاقة الاخطاء المرتكبة من طرف المحاسب	82
(19-3)	توقعات الوكالة بالأخطار مستقبلية	82

(3-20)	مدى التزام الوكالة بمبدأ الرقابة	83
(3-21)	الاطار الفعال للحوكمة للوكالة	83
(3-22)	اتخاد القرارات في الوكالة	84
(3-23)	علاقة الوكالة بالأطراف الخارجية	84
(3-24)	التوزيع السنوي للتقارير المقدمة من طرف الوكالة	85

العنوان	الصفحة
الملخص	I
Résumé	Ii
الاهداء	Iii
الشكر و عرفان	Iv
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	Vi
فهرس المحتويات	Vii
مقدمة	Ix
الفصل الاول: عرض تحليلي للاتفاقيات الثلاث لبازل	
المبحث الأول :معايير اتفاقيات بازل 1و2و3 للرقابة المصرفية	38-8
المطلب الاول : مفهوم لجنة بازل	09
اولا : تعريف لجنة بازل.	09
ثانيا :أسباب انشاء لجنة بازل للرقابة	10
ثالثا :هيكلة لجان بازل	11
رابعا :اهداف لجنة بازل	12
المطلب الثاني :مضمون اتفاقية بازل1 وتقييمها	12
اولا :مضمون اتفاقية بازل1	16-12
ثانيا :تقييم لجنة بازل	18-17
ثالثا :التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل1	19-18
المبحث الثاني :اجراءات اتفاقية بازل 2 للرقابة البنكية.	26-20
المطلب الاول :اسباب اللجوء الى بازل2 واهدافها	20
اولا :اسباب اللجوء الى بازل2	20
ثانيا :اهداف اتفاقية بازل الثانية	21
المطلب الثاني : عرض و تقييم دعائم اتفاقية بازل اثنان	26-21
أولا–دعائم اتفاقية بازل 2	25-21
ثانيا–مبررات تعديل لجنة بازل2	25
ثالثا–تقييم اتفاقية بازل2	26

المبحث الثالث : اتفاقية بازل 3 واهم محاورها	33-26
المطلب الأول :اصلاحات بازل 3وأهدافها	27
اولا :اصلاحات اتفاقية بازل ثلاثة	29-27
ثانيا :اهداف لجنة بازلثلاثة	29
ثالثا :المحاور الاساسية لاتفاقية بازل ثلاثة	31-30
المطلب الثاني :مقارنة بين اتفاقيات بازل واحد ، اثنان و ثلاثة.	32
أولا –المقارنة بين بازل واحد و اثنان	32
ثانيا–مقارنة بين بازل اثنان و ثلاثة	33
خلاصةالفصل .	34
الفصل الثاني:الحوكمة في البنوك بين الاجراءات و المقومات الضرورية للتطبيق	
المبحث الاول :أساسيات حول الحوكمة في البنوك	42-36
المطلب الأول :مفهوم الحوكمة في البنوك	37
أولا :تعريف الحوكمة والحوكمة البنكية	38-37
ثانيا :ظهور وتطور الحوكمة	38
المطلب الثاني :اهداف ودوافع الحوكمة في البنوك	39
أولا :أهداف الحوكمة في البنوك	39
ثانيا :دوافع الحاجة لتطبيق الحوكمة في البنوك	40-39
ثالثا :عناصر الحوكمة في البنوك	42-40
المبحث الثاني :اثر تطبيق الحوكمة في البنوك	54-42
المطلب الاول :أهمية الحوكمة في البنوك وآلياتها	42
أولا :الاطراف الفاعلين في تطبيق حوكمة البنوك	44-42
ثانيا :اهمية الحوكمة في البنوك	45-44
ثالثا :آليات الحوكمة في البنوك المطلب الثاني :محددات الحوكمة ومعاييرها	48-46

أولا :محددات تنفيد الحوكمة في البنوك	50-49
ثانيا :معايير حوكمة البنوك	50
ثالثا :ركائز حوكمة البنوك	54-50
المبحث الثالث :نموذج الحوكمة في البنوك	57-54
المطلب الاول :أبعاد تنفيد نموذج الحوكمة في البنوك و أهم متطلباته	54
أولا :أبعاد تنفيد نموذج الحوكمة في البنوك	55-54
ثانيا :متطلبات نموذج الحوكمة الجيد للبنوك	56-55
ثالثا : دور البنك المركزي في تطبيق الحوكمة	57-56
المطلب الثاني :مزايا الحوكمة في البنوك	57
خلاصةالفصل	58
الفصل الثالث:تحليل العلاقة بين بازل و الحوكمة داخل وكالة البنك الوطني بالقالة	
المبحث الاول: العلاقة بين بازل والحوكمة	67-61
المطلب الاول: اعمال بازل حول الحوكمة في البنوك.	62
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل وأهم توصياتها.	64-63
أولا– مبادئ الحوكمة وفق لجنة بازل .	63
ثانيا: توصيات لجنة بازل.	64
المبحث الثاني : واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية	65
المطلب الاول : الحوكمة البنكية حسب بنك البركة الدولي	65
أولا : تشكيل بنك البركة الدولي	65
ثانيا : اعمال بنك البركة الدولي في مجال الحوكمة البنكية	66
ثالثا : الفرق بين بنك البركة الدولي و البنك الوطني الجزائري في تطبيق حوكمة بنكية سليمة	66
المطلب الثاني : واقع الحوكمة المصرفية من خلال أزمة وفضائح البنوك العمومية	67
المبحث الثالث:دراسة البنك الوطني الجزائري وكالة القالة" 812":	68

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري	68
أولا–تعريف البنك الوطني الجزائري	68
ثانيا– التعريف بوكالة القالة"812":	68
ثالثا–الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الوطني الجزائري. وكالة القالة. " 812":	69
رابعا–مهام البنك الوطني الجزائري " وكالة القالة 812" :	70-69
خامسا–أهداف البنك الوطني الجزائريBNA " وكالة القالة 812":	70
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لوكالة القالة 812	88-70
خلاصة الفصل	89
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

المقدمة

مقدمة

ان وجود نظام بنكي سليم يعتبر احد الركائز الاساسية لسلامة النظام المالي ككل و القطاع الاقتصادي بصفة عامة ، و ذلك لان الجهاز البنكي يعتبر احد اهم الاجزاء في النظام المالي كما يعتبر الممول الاول للتنمية الاقتصادية ، حيث اصبحت اعمال البنوك شديدة التعقيد، ما أدى إلى عدم قدرة مشرفي البنوك وحدهم مراقبته و على هذا الاساس تقع مسؤولية كبيرة على مجالس الادارة للبنوك لتحقيق سلامة و امن العمليات البنكية، و قد لا تتوقف العملية على البنوك بمفردهم بل تعتمد على جميع المتعاملين داخل القطاع البنكي لتحقيق الاستقرار و هو الامر الذي دفع العديد من الهيئات الى المساهمة بأفكار جديدة ، حيث اولى الخبراء في مجال البنوك اهتمام متزايد بحجم رأس المال باعتباره خط دفاعي مثل القروض و التوظيفات الاخرى ، و ذلك مقابل التزام هام و هو ضمان اموال المودعين، لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال و بأشكال مختلفة و منه تم تشكيل لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات و الاشراف و الرقابة البنكية " .

ضمت قرارات لجنة بازل وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة منها ، فهي تتضمن برامج الاصلاح المالي للصندوق و البنك في الكثير من الاحوال ، شروطا ايضا إلزام الدول اتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد الادارة السليمة.

إن القواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الالتزام و بسبب انهيار بعض البنوك و للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك تم وضع اليات لمواجهة تلك المخاطر من خلال اتفاقيات بازل 1،2،3 حيث لم تكتفي الجنة بهذه الشروط بل ساهمت في بناء افكار جديدة حول حوكمة البنوك من اجل تحصين انفسها جيدا ضد الازمات المالية و التغلب على الاضطرابات ، حيث اعتبر تطبيق الحوكمة في المؤسسات البنكية وفقا لمبادئ بازل امرا ضروريا لإيجاد نظام رقابي محكم و موحد يمكن ان يساهم في تحسين اداء البنوك ، و يجب عليها جميعا ان تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة البنكية ، الامر الذي يساعد على بناء الثقة في القطاع البنكي مما يؤدى الى تحسين الاداء و النجاح و يمكن القول ان الممارسة السليمة للحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل تؤدي عامة الى دعم الجهاز البنكي .

وعلي هذا الاساس و للإحاطة بالموضوع يمكن لنا طرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة اتفاقيات بازل في تطبيق الحوكمة في البنوك وكيف تتم ممارستها لدى الوكالة الممثلة للبنك الوطني الجزائري في القالة ؟

للإجابة على هذه الاشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف نشأت لجنة بازل وعلى أي أسس ومبادئ تطورت مقراراتها ؟
2- ما اهمية تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي؟
3- ما هي عناصر الحوكمة في القطاع البنكي ؟
4- كيف تتم ممارسة الحوكمة في الوكالات البنكية في الجزائر ؟

الفرضيات:

- ✓ تعد لجنة بازل" **لجنة إشرافية** "تعمل على نشر الاستقلال المالي و تطبيق الحوكمة في البنوك.
- ✓ تعتبر الحوكمة وسيلة للتسيير الجيد و السليم للنشاط البنكي تتمثل في ضمان ادارة فعالة و سليمة و احترام قوانين الافصاح.
- ✓ التزام البنوك تطبيق جميع قواعد الحوكمة وفق توصيات لجنة بازل 1، 2، 3 ضروري لسلامة النظام البنكي الذي يعتبر اهم الركائز الاقتصادية.
- ✓ ساهمت تطبيق نظام الحوكمة في البنوك الجزائرية بالتوصل إلى نتائج ايجابية بالنسبة للاحتياطات، الشفافية.

أهمية الدراسة:

تتمثل اهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه لجنة بازل في ارساء و تعزيز الحوكمة في البنوك و ذلك من خلال مختلف التشريعات و القوانين التي وضعتها في خصوص الحوكمة .

ساهمت كل من لجنة بازل و الحوكمة البنكية في التقليل من المخاطر و القضاء على الفساد الاداري و المالي في البنوك ، و بالتالي فان تطبيق الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل يعمل على تحسين و تشجيع الرقابة في البنوك و بالتالي تحسين اداء الادارة البنكية.

أهداف الدراسة:

يمكن ايجاز الاهداف الموجودة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1-التعريف باتفاقيات بازل 1،2،3مع ابراز أهمية الحوكمة ضمن الاتفاقيات ودورها في استقرار النظام البنكي من خلال معايير لجنة بازل.

2-إبراز أهم الآثار الايجابية للحوكمة و التي تساعد على تشجيع البنوك لتبني مبادئها.

3-الوقوف علي المبادئ و المفاهيم الاساسية التي تقوم عليها لجنة بازل للإشراف في مجال تطبيق حوكمة البنوك.

4-مساعدة البنوك لجزائرية على ادراك و معرفة اهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين ادائها و رفع كفاءتها.

أسباب اختيار الموضوع :

1-هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة حيث أنها سوف تتناول الحوكمة من منظور معايير لجنة بازل و اسقاط الضوء علي النظام البنكي بصفة خاصة.

2-الثورة التي أنشأها هذا المفهوم في عالم الاقتصاد و البنوك و ضبابية هذا المصطلح (بازل ,الحوكمة).

3-عدم الخروج علي نطاق الدراسة حسب ارتباطه بالتخصص .

حدود الدراسة :

1-الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري (وكالة القالة812)

2-الحدود الزمنية: اختصار الدراسة على تربص لمدة 3 أشهر ، اما بالنسبة للإجابات المنشورة و احصائيا استرداد القروض اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من 2016 الى 2018

صعوبات الدراسة:

تتلخص اهم الصعوبات التي تعرضنا لها من خلال دراستنا :

1-نقص الوعي الثقافي لدى موظفي البنك حول موضوع اتفاقية بازل و الحوكمة و هذا من خلال عدم قدرتهم على فهم المصطلحات؛

2-عدم توفر المعلومات الكافية في الجانب التطبيقي و هذا لسرية المعلومات نظرا لتحفظ البنك؛

3-قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول مواضيع اتفاقية بازل و الحوكمة.

منهج الدراسة:

في سبيل احاطة نظرية و تطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي الى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

1-المنهج الوصفي: لوصف و استعراض الاطار النظري لاتفاقيات بازل و الحوكمة في البنوك من مفاهيم و اهداف و أهمية .

2-المنهج التاريخي: و هو النهج المناسب للاستعانة به في التعرف على عرض نشأة بازل و الحوكمة في البنوك.

3-المنهج التحليلي: تحليل هذه الدراسة في شكل تطبيقي من خلال الدراسة الميدانية في البنك و تحليل العلاقة بين لجنة بازل و الحوكمة في البنوك.

أدوات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في جميع المعلومات المستخدمة في انجاز هذا البحث على مجموعة من الادوات :

1-بحوث و دراسات نشرت في دوريات محكمة او قدمت على شكل اوراق بحث في مؤتمرات و ملتقيات علمية؛

2-الاستعانة ببعض الكتب المتوفرة و البحوث الاكاديمية،

3-الاعتماد على العديد من مصادر المعلومات تتمثل اساسا في الكتب ،رسائل ماجستير و الدكتوراه، مجلات علمية، مقالات متخصصة، ملتقيات، مواقع الكترونية؛

4-اعانة احد اطارات البنك في الجانب التطبيقي .

الدراسات السابقة:

1- حبار عبد الرزاق،(2010): **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة، حالة دول شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(العدد7) .

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى امكانية الاعتماد على اعمال لجنة بازل في ارساء الحوكمة في القطاع البنكي، و من بين النتائج التي توصلت اليها هي انه لا يرتبط نجاح الحوكمة البنكية بوضع القواعد الرقابية ، و لكن ايضا لأهمية تطبيقها بشكل سليم، و هذا يعتمد على البنك المركزي و رقابته من جهة ، و على البنك المعني و ادارته من جهة اخرى، بالإضافة الى الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي عامة الى دعم و سلامة الجهاز البنكي و ذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك و تنظيم و مراقبة الصناعة البنكية .

2–حياة نجار، (2014): **ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–** أطروحة دكتوراه.

شملت هذه الدراسة مجموعة من الاهداف ابرزها التركيز على اهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على ان اي نظام لمراقبة المخاطر يجب ان يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك و ادارتها، حيث توصلت الى مجموعة من النتائج اهمها افتقار البنوك العمومية الجزائرية الى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية و قياس مخاطر السوق ، مخاطر السيولة، مخاطر تشغيلية، حيث ان ادارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواه .

3–رنا دياب ,(2014) : **واقع قع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين,** دراسة تطبيقية مذكرة ماجستير .

الهدف من هذه الدراسة معرفة مدي تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، اما النتائج تمثلت في إدراك المصارف بأهمية الحوكمة المؤسسية و حرصه علي تطبيق و ثقته الكبيرة بأنها ستعمل علي تطوير مؤشرات الأداء داخل المصرف.

4- عثماني ميرة، (2012): **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك و أثرها على بيئة الأعمال،** مذكرة ماجستير.

حيث شملت هذه الدراسة اهداف لعل ابرزها عرض جهود لجنة بازل للأشراف البنكي في مجال اصدار بعض القوانين التي تخص تطبيق الحوكمة في البنوك ، أما النتائج التي توصلت اليها تمثلت في ان نجاح نظام الحوكمة في البنوك يتوقف على فعالية دور الفاعلين الاساسيين (خارجين و داخلين) بالإضافة الى ان المسؤولية الكبرى لتطبيق الحوكمة في البنوك ملقاة على عاتق مجلس الإدارة.

- **تقسيم الدراسة:**

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية م تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و كل فصل مقسم إلى ثلاثة مباحث و كل مبحث بدوره مقسم إلى مطلبين.

الفصل الأول:عرض تحليلي للاتفاقيات الثلاث لبازل، تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى معايير اتفاقية بازل 1،2،3 للرقابة البنكية، إما المبحث الثاني شمل إجراءات اتفاقية بازل 2 للرقابة البنكية، و المبحث الثالث اتفاقية بازل 3 و أهم الإصلاحات التي قدمتها.

الفصل الثاني: تم تخصيصه للحوكمة في البنوك ، حيث يشمل المبحث الأول أساسيات الحوكمة في البنوك ، إما المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى اثر تطبيق الحوكمة في البنوك ، و المبحث الثالث نموذج الحوكمة في البنوك.

الفصل الثالث: خصص لدراسة تحليل العلاقة بين بازل و الحوكمة داخل وكالة البنك الوطني الجزائري بالقالة حيث شمل المبحث الاول العلاقة بين بازل و الحوكمة اما المبحث الثاني شمل واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية ، و المبحث الثالث كان حول دراسة البنك الوطني الجزائري وكالة القالة 812.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1-هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة حيث أنها ستتناول الحوكمة من منظور معايير لجنة بازل واسقاط الضوء علي النظام البنكي بصفة خاصة

2-بالاضافة الي ان في دراستنا اعتمدنا علي مقارنة بين بنك البركة الدولي و البنك الوطني الجزائري .

الجزء النظري

الفصل الأول

تمهيد

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا وهذا بعدما تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية وتكونت من ممثلين عن المجموعة 10لمحافظي البنوك حيث شملت :بلجيكا، كندا ،فرنسا ،ألمانيا ،ايطاليا، اليابان ،هولندا ،السويد ،سويسرا، المملكة المتحدة ،لوكسمبورغ ،الولايات المتحدة الأمريكية. وعقدوا اجتماعاتهم في مدينة بازل او بال بسويسرا بمقر بنك التسويات،وهي لجنة استشارية فنية لا تسند إلى أية اتفاقية دولية وإنما انشات بمقتضى قرار من محافظي البنوك للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك.

المبحث الأول :معايير اتفاقيات بازل 1و2و3 للرقابة المصرفية

لقد واجه العالم أزمات حادة هزت كيان البنوك واحدث انهيارات للأنظمة المالية وكدا موجه من الإفلاسات بالإضافة إلى زيادة حدة المنافسة البنكية وتوسيع البنوك لنشاطاتها في كل الميادين كل هذا دفع الدول الصناعية الى التفكير في وضع معايير واتفاقيات دولية قصد الإشراف البنكي.

المطلب الأول : مفهوم لجنة بازل

أولا: تعريف لجنة بازل.

للجنة بازل العديد من التعاريف لهذا وجب علينا التطرق إلى مجموعة منها

التعريف الأول :هي آلية لمواجهة المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة.التي تقوم على فكرة التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.[1]

التعريف الثاني :تعتبر لجنة بازل وسيلة للبحث على أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة البنكية في مختلف العالم.[2]

التعريف الثالث :هي سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت توصياتها بشان كفاية راس المال وهذا بعد العديد من الأبحاث والتجارب.[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن لجنة بازل هي :

لجنة استشارية فنية لاتستند الى اتفاقية دولية لا تمتلك أي سلطات قانونية أنشأت بمقتضى قرارا من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتتمثل قرارات وتوصيات اللجنة في وضع مبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة الى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان،بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد،(2005) : العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية : مصر،ص80.

[2] المعهد العربي لتخطيط،(2003) : الصلاح المصرفي،دراسات(العدد17)،الكويت،ص13.

[3] سليمان ناصر،(2006) : النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات باز ل،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد6)،ص152.

ثانيا: أسباب انشاء لجنة بازل للرقابة

تم انشاء بازل للرقابة على البنوك نتيجة للعديد من الاسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على مستوى العالمي من اهم هده الاسباب نذكر ما يلي :

1- تفاقم ازمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث (1982).

2- ازدياد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.

3- سياسة تخفيف القيود على بعض البنوك خاصة امريكا وبريطانيا.

4- المنافسة القوية بين البنوك العالمية .

5- التطورات الاقتصادية كالأزمات المالية ،تضخم ،اسعار الصرف ،الخصخصة*وتوجه معظم الدول الى اقتصاد السوق.

6- التطورات البنكية :ظهور تقنيات بنكية عصرية منها المشتقات المالية.

7- التطورات التكنولوجية :تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات وزيادة حجم التجارة الالكترونية[1]

(*)الخصخصة :توجه معظم الدول الي السوق .تحويل الملكية لصالح القطاع الخاص ، وهي عكس التأميم.

[1] عبد القادر شاشي،(2010): معايير بازل للرقابة المصرفية،ملتقى الخدمات المالية وادارة المصارف الاسلامية المنعقد يومي 18-20 افريل 2010،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر،ص7

ثالثا: هيكلة لجان بازل

الشكل(1-1) هيكل لجان لجنة بازل.

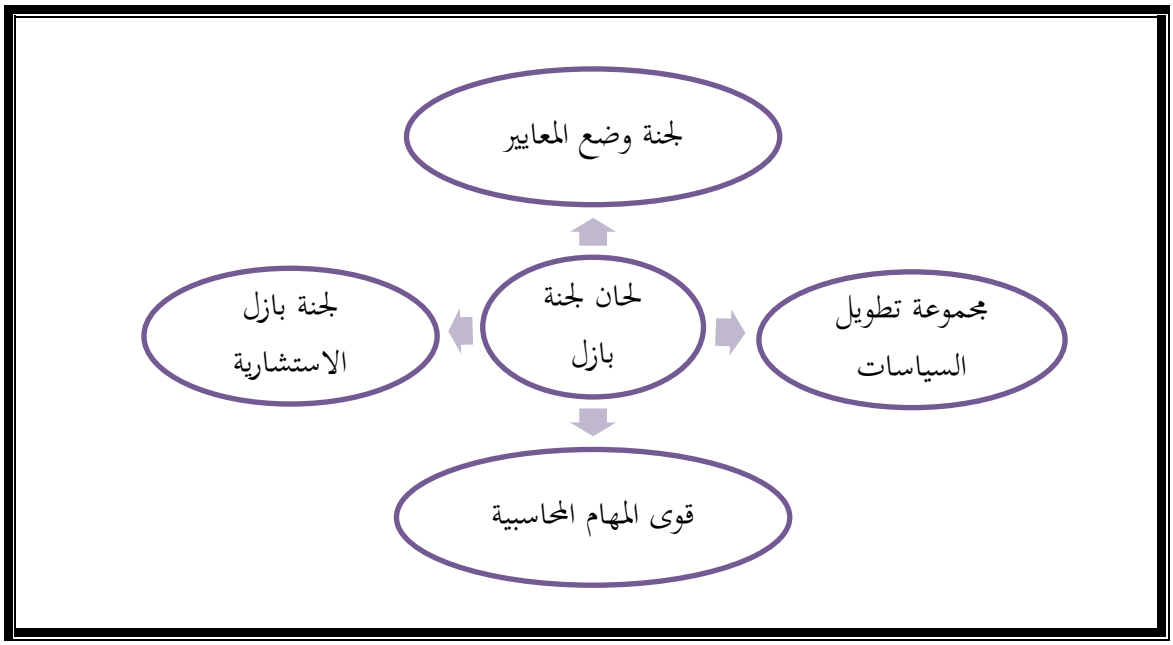

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :احمد قارون،(2013) :مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ص15.

1-لجنة وضع المعايير :يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في اصدار ووضع المعايير العامة وهي تتشكل بدورها من اربعة لجان فرعية كل واحدة منها تعمل على القيام بإصدارات معينة؛

2-مجموعة تطوير السياسات :يتمثل الهدف الرئيسي لهده المجموعة في تحديد ومراجعة الاصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية،كما تقوم باقتراح وتطوير سياسات تشجع على وضع معايير رقابية عالية الجودة وتتشكل هده الجنة من سبعة مجموعات عمل؛

3-قوى المهام المحاسبية :تعمل هده اللجنة من اجل المساعدة على ضمان ان المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها تساعد على ادارة المخاطر في البنوك، وكذلك ضمان امن وسلامة الجهاز البنكي.وتضم هذه الهيئة مجموعة عمل فرعية تعرف باللجنة الفرعية للتدقيق؛

4-لجان بازل الاستشارية :تقوم لجنة بازل الاستشارية المتكونة من مجموعة من المراقبين بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الاعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة[1].

[1]احمد قارون،(2013): مدد التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف،الجزائر،ص ص15-16.

رابعا: أهداف لجنة بازل

يمكن القول أن لجنة بازل تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1- المساهمة في الحفاظ على استقرار النظام البنكي العالمي خاصة بعد توسع البنوك الدولية؛

2- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال البنكي[1]؛

3- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة البنكية؛

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك نظرا للتطورات التي شهدتها العمليات البنكية الدولية وتحررها من القيود،حيث كان لا بد من إعادة النظر الرقابية و الإشرافية.[2]

المطلب الثاني :مضمون اتفاقية بازل 1 وتقييمها

أولا: مضمون اتفاقية بازل1

في عام 1986 اقترح منظمو البنوك الأمريكية ان يشترط على البنوك الأمريكية امتلاك حد أدنى من رأس المال يعكس مدى مخاطرة الأصول البنكية،وبحلول 1988 اتسع نطاق الاقتراح ليشمل معايير رأس المال القائمة على المخاطرة لدى البنوك في 12 دولة صناعية.واستهدف اتفاقية بازل الأولى بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية كما إن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية.[3]

1-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل1

1-1- التركيز على المخاطر الائتمانية :تهدف هذه الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مخاطر الدول إلى حد ما؛

1-2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكينها :تم التركيز على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات.

[1] ايت عكاش سمير،بن ناصر محمد،(2015): البنوك الاسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3،المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي المنعقد يوم 2015/3/23،جامعة البويرة،الجزائر،ص4.

[2] مجدوب بحوصي،عمار عريس،(2017): تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي،مجلة البشائر الاقتصادية(العدد01)،ص100.

[3] قاسمي اسيا،(2009): تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة-بومرداس،الجزائر،ص37.

1-3-تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :صنفت هذه المخاطر إلى مجموعتين وهما :

1-3-1-المجموعة الأولى :متدنية المخاطر وتضم مايلي :

-دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي*و التنمية يضاف إليها سويسرا والمملكة العربية السعودية.

-والدول التي قامت بعقد ترتيبات افتراضية خاصة مع الصندوق النقد الدولي وهي :استراليا ،النرويج ،النمسا ،البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا ،الدانمارك، اليونان ،تركيا.

1-3-2-المجموعة الثانية :هي دول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.[1]

1-4-وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :أن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة ،وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى ،وترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي : (0% 10% 20%50% 100%) وقد تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر. [2]والشكل التالي يوضح ذلك.

الجدول (1-1) :جدول أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول.

درجة المخاطرة	الترتيب	الأصول
%0	ا	-النقدية
	ب	-المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها.
	ج	-المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول(OCDE) وبنوكها المركزية.
	د	المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول(OCDE).
20%،10%،% 050%،	ا	-المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية.

*دول منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) :بلجيكا ،كندا، فرنسا ،المانيا ،ايطاليا، اليابان، السويد ،سويسرا ،بريطانيا ،وم ا ايرلندا ،اسلندا،البرتغال ،اليونان،لوكسمبورغ،هولندا.

[1]دريد كمال ال شبيب،(2012): ادارة البنوك المعاصرة،الطبعة الاولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان،ص ص210-211.

[2]حياة نجار،(2014) : ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف،الجزائر،ص96.

بحسب تقدير السلطة.	ب	-مطلوبات من بنوك مرخصة في دولOCDEأو قروض مضمونة من قبلها.
%20	ا	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم(مثل البنك الدولي ،بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الأسيوي). والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك.
	ب	المطلوبات من البنوك المسجلة فيOCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك.
	ج	المطلوبات من البنوك في اقطار خارج دولOCDE والتي بقي من استحقاقها اقل من سنة والقروض المضمونة من البنوك المسجلة خارجOCDE والتي تبقى من اجلها سنة واحدة.
	د	مطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية ،والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
%50	ا	-القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة التي سوف تشغل من قبل المقترض آو تلك المؤجرة.
%100	ا	مطلوبات من القطاع الخاص.
	ب	مطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة.
	ج	مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج OCDE ما لم تكون بالعملة المحلية.
	د	الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها.
	هـ	العقارات والاستثمارات الأخرى.
	و	الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى(ما لم تكن مطروحة من رأس المال).
	ز	جميع الموجودات الأخرى.

المصدر :حياة نجار،(2014) :إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس-سطيف،الجزائر،ص97.

1-5-وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية:(القروض بالتوقيع)

ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال الأموال من البنك إلى الغير أي انه اقل خطر من الائتمان المباشر وقد يمكن تسوية هذه الالتزامات بالتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل[1].

2-قياس معدل كفاية رأس المال

يتم قياس كفاية رأس المال وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال.}}{\text{مخاطر الائتمان}^{(*)}+\text{مخاطر السوق}^{(**)}+\text{المخاطر التشغيلية}^{(***)}} \times 8\% \text{كحد ادني} \quad \ldots\ldots(1)$$

رغم الإطار الجديد للاتفاقية أم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة8%.إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر(مخاطر التشغيل) يؤدي بذاته إلى زيادة كبيرة في المجمل لمتطلبات رأس المال وبذلك الحق تصل البنوك إلى ذلك المعدل أو المحافظة عليه.فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رؤوس الأموال في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها مقام النسبة والتي تم تعديل أوزانها فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدولة وتقييم البنوك والمؤسسات المتراوحة بين ، 0،20%،50%،100%،150% % إلا إن تصنيف المخاطر الأقل من 100%يسمح به فقط في حالة تطبيق نظام الرقابة المالية وهو ما يصعب الالتزام به في الدول النامية.

حيث ان الزيادة القاعدة الرأسمالية للبنك يجعله أكثر قدرة على مواجهة الديون المتعثرة بمحفظة القروض والسلفيات بالمقارنة بالوضع قبل تلك الزيادة على اقل تقدير بمعدل كفاية رأس المال يخضع للرقابة وهذا وفق أربعة(04) معايير أساسية وهي :المعايير الدنيا- التقييم الداخلي- الإشراف التقييمي- تدخل السوق.[2]

[1] ايت عكاش سمير ،(2013): تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3،الجزائر،ص33.

(*)مخاطر الائتمان :هي تلك الخسارة التي تنجم عن اخفاق عميل او طرف مقابل في الوفاء بالتزاماتها بموجب شروط متفق عليها.

(**) مخاطر السوق :هي مخاطر لقيمة محفظة ما اما محفظة استثمارية او محفظة تداول وهي مخاطر مرتبطة باسعار الاسهم واسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية واسعار السلع الاساسية.

(***) المخاطر التشغيلية :هي الخسارة الناجمة عن اخفاق او عدم كفاية الاجراءات الداخلية والعنصر البشري والانظمة لدى البنوك او نتيجة لاحداث خارجية.

[2] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص172.

3-مكونات كفاية رأس المال

3-1-تقسيم رأس المال :قسم رأس المال إلى مجموعتين

3-1-1-رأس مال أساسي :يتكون من رأس المال النظامي والاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

3-1-2-رأس مال تكميلي أو المساند :يتكون من

1- احتياطات غير معلنة :حيث لا تظهر هذه الاحتياطات في ميزانية البنك.

2- احتياطات إعادة تقييم الأصول :حيث يخصم من نسبة 55%منها لإمكانية تذبذب قيمتها.

3- مخصصات المخاطر :لا تتعدى 1.25% في الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة.

4- قروض المساندة :لا تزيد فترة استحقاقها 5 سنوات ولا تزيد قيمتها عن 50%من رأس المال الأساسي.

5- المحذوفات :يحذف من رأس المال الأساسي مايلي :شهرة البنك، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك ،والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك.

3-2-ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته.[1]

3-3-فرض قيود على رأس المال المساند :

1- ان لا يتعدى رأس المال المساند 100%من عناصر رأس المال الأساسي

2- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبته 55%من قيمتها.

3- إن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25%من الأصول.

3-4-الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان [2]:

أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50%من رأس المال الأساسي بهدف عدم التركيز والاعتماد على هده القروض.

وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

راس المال(الشريحة1+الشريحة2)=8%من مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر.

[1] رقية بوحيضر،مولود لعرابة،(2010): واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2،مجلة جامعة الملك عبد العزيز(العدد2)،ص15.

[2] دريد كمال ال شيب ،المرجع سبق ذكره،ص312.

ثانيا :تقييم لجنة بازل

بالرغم من فاعلية لجنة بازل في الأداء البنكي.التي ساعدت في تطوير النظام البنكي،وهدا من خلال الايجابيات التي احتوتها هده الاتفاقية إلا انه لا يمكن القول أنها تخلو من السلبيات مع الإشارة إلى أنواع المخاطر التي تطرقت لها لجنة بازل.

1-ايجابيات لجنة بازل :

1-1- ساهمت هده الاتفاقية في تحقيق العدالة في مجال المنافسة بين البنوك على المستوى العالمي حيث ساهمت في إزالة الفوارق التي كانت سابقا من خلال تقديمها لمعيار موحد لقياس كفاية رأس مال البنوك؛

1-2- ساهمت هده الاتفاقية في جعل البنوك أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في الأصول ذات أوزان اقل من حيث المخاطرة وموازنة مستمرة في حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها،بل ربما تظهر البنوك أيضا الى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول اقل مخاطرة؛

1-3- ساهمت اتفاقية بازل1 من خلال معيار كفاية رأس المال في تقديم معيار يسمح بالمقارنة بين البنوك كما يسمح بالمقارنة بين النظام البنكي من بلد لآخر.[1]

2-سلبيات لجنة بازل :

من ابرز السلبيات والنقائص التي تم تسجيلها على بازل 1 نذكر ما يلي :

2-1- رغم إن اتفاقية بازل 1 كانت بمثابة الانطلاقة لقيام البنوك ترفع رؤوس أموالها إلى مستوى يتناسب مع المخاطر التي تواجهها، غير أن تعريف المخاطر وتحديدها الذي تضمنته تلك الاتفاقية تميز بالتبسيط الشديد؛

2-2- عدم التقييم الجيد للمخاطر،حيث تم تقسيمها إلى أربعة فئات من المخاطر؛

2-3- التقسيم غير المنطقي لدول العالم حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين :مجموعة(OCDE) ،وباقي دول العالم؛

2-4- عدم تقسيم القروض حسب أجال الاستحقاق؛

2-5- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأثر الايجابي لعملية التنويع في تقليل المخاطر؛

[1] فايزة لعراف،(2010): مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة مسيلة،الجزائر،ص63.

2-6- عدم الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق كما أهملت هذه الاتفاقية المخاطر التشغيلية؛

2-7- إضافة للسلبيات السابقة رأت لجنة بازل أن هناك مبررات للتعديلات المقترحة حيث انه خلال العقد الماضي تطور النظام المالي والصناعة البنكية بشكل كبير ومتواصل الأمر الذي جعل الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشرا غير كافي لقياس الصحة المالية للمؤسسات البنكية[1].

3-أنواع المخاطر التي تطرقت لها لجنة بازل1 :

أن اللجنة ركزت على المخاطر الائتمانية المتمثلة بالطرف المقابل المدين بإرجاع الدين وهناك مخاطر أخرى تطرقت لها اللجنة كمخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار مخاطر سعر الفائدة ،مخاطر سعر الصرف.ووضعت لها أوزان المخاطر الخاصة بها.وقد درست لجنة بازل1 أوزان إضافية لتعكس مخاطر الاستثمار،وان اللجنة ترى إن بإمكان السلطات الرقابية ان تخصص [2]:

1- وزن0 %:أوزان متدنية للمطلوبات الحكومية المحلية؛
2- وزن10 %:للمطلوبات التي مدتها تقل عن سنة؛
3- وزن20 %:يستحق بعد سنة.[3]

ثالثا :التعديلات المدخلة على اتفاقية بازل1 :

أن أول تعديل مس اتفاقية بازل1 كان في افيل1995 حيث أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي مجموعة من الاقتراحات لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك.وفي هذا الإطار وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك في استخدام نماذج داخلية لقياس مخاطر السوق. والتي تختلف من بنك لآخر كبديل لاستخدام القياس الموحد واعتبرت اللجنة إن الاستحداث الذي جاء به التعديل في اتفاق رأس المال هو خطوة ضرورية نحو تقوية النظام البنكي العلمي والأسواق المالية بشكل عام.

انه يوفر ضمانات رأس مالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة الناشئة منها. أثناء ممارستها لأنشطتها المختلفة بالإضافة لدلك منحت البنوك المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية للبنوك حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر[1]

[1] محمد محمود المكاوي،(2011): البنوك الاسلامية ومازق بازل من منظور المطلوبات والاستفاء مقررات بازل1،2،3،دار الفكر والقانون: مصر، ص 103(بتصرف).

[2] مصطفى كامل رشيد،(2001): مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الاشارة الى العراق،مجلة الادارة والاقتصاد(العدد67)،ص239.

[3] المرجع نفسه ،ص239.

وبالرغم من التعديلات 1995(الذي تولد عنه بازل) التي على نفس الملاءة البنكية كما ورد في بازل1،إلا انه ادخل بعض التعديلات على مكونات النسبة كما يلي :

- ✓ سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من :

رأس المال الإجمالي=الشريحة الأولى(رأس المال المدفوع+الاحتياطات+الأرباح المحتجزة)+الشريحة الثانية(رأس المال المساند)+الشريحة الثالثة(الدين متأخر الرتبة قصير الأجل).[2]

علما انه يجب ان تتوفر في الشريحة الأخيرة الشروط التالية :

1– أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن السنتين وان تكون في حدود25% من رأس مال البنك(الشريحة الأولى) المخصص لدعم المخاطر السوقية .

2– أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

3– يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة من رأس المال وذلك حتى الحد وهو25%.

4– الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد ادني من متطلبات الرأسمالية.

5– ان تكون الشريحة الأولى من رأس المال اكبر أو تساوي الشريحة الثانية والثالثة معا وعليه تصبح الصيغة الرأسمالية بعد إدخال مخاطر السوق في احتساب معدل كفاية رأس المال بالبنوك على النحو التالي [3]:

$$\text{معيار كفاية رأس المال بازل} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+مقياس المخاطر السوقية12.5\%}} \quad \text{.....(2)}$$

[1]International convergence of capital measwement and capital standards(2004) :bazel committee on banking supervision.

[2] حياة نجار،مرجع سبق ذكره ،ص101.

[3] المرجع نفسه ،ص101.

المبحث الثاني :إجراءات اتفاقية بازل 2 للرقابة البنكية.

من خلال تطرقنا إلى اتفاقية بازل1 ومدى نجاعتها في البنوك كما اشرنا سابقا بالرغم من وجود ايجابيات إلا أنها لا تخلوا من السلبيات ولتجاوز هذه النقائص بعد مجموعة من المقترحات والاتفاقيات تم الوصول إلى اتفاقية جديدة والتي عرفت ببازل2. وذلك بغية مواكبة التطورات البنكية لتقديم تحسينات للتوصيات الأولية وذلك ضمن وثائق أصدرت لسنة 2004.

المطلب الأول :أسباب اللجوء إلى بازل2 وأهدافها

أولا :أسباب اللجوء إلى بازل2 :

قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل2 نتيجة لمجموعة من الأسباب و الظروف نذكر منها :

1- عدم مراعات مقررات بازل لسنة1988 لدى تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف بين مدين وأخر[1]؛

2- إيجاد طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال (نسبة الكفاية)؛

3- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة أي إن البنوك خاضعة لإشراف الجهات الرقابية للتقييم الداخلي؛

4- ضمان وجود شفافية مالية للبنوك[2]؛

5- وجود نظام فعال لاستقرار وانضباط السوق وهذا يتطلب لأي بنك أو مؤسسة مالية بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر والمتبعة لتحديد حجم المخاطر؛

6- مرونة البنوك في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية للبنوك حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم البنك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر[3]؛

7- تطوير معايير كفاية رأس المال للبنوك بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز البنكي على مستوى العالم وإيجاد المناخ المناسب للائتمان.[4]

---

[1] سمير الخطيب، (2008): قياس وادارة المخاطر بالبنوك، الطبعة2، منشاة المعارف: الاسكندرية،ص ص48-49.

[2] -هراوي اسماء،بن حبيب عبد الرزاق،(2012):ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل،مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية(العدد1)، ص73.

[3] دريد كامل ال شبيب،مرجع سبق ذكره،ص314.

[4] محمد عبد العزيز ، (2000) : الاطار الجديد لحساب معايير كفاية راس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية،مجلة اتحاد المصارف العربية (العدد229)،ص7.

ثانيا :أهداف اتفاقية بازل الثانية

يمكن القول أن اتفاقية بازل اثنان كانت تعمل على تحقيق هدف أساسي ووحيد الذي يتمثل في تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدر لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة بالإضافة غالى تشجيع إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها.[1]

أما أهدافها الأخرى فكانت تشمل ما يلي :

1– تحقيق المزيد من معدلات الأمان والسلامة ومكانة النظام المالي العالمي؛

2– تدعيم التوازن في المنافسة بين البنوك ذات النشاط الدولي؛

3– ضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والعامة؛

4– إدراج مخاطر ونماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كل المستويات؛

5– تشجيع البنوك على تطوير أنظمة داخلية لقياس وتقييم مخاطر البنوك وربطها بمستوى الأموال الخاصة[2].

المطلب الثاني : عرض و تقييم دعائم اتفاقية بازل2

تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة المشار إليها ،ولتحسين جودة متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك وفي سبيل تحقيق أهداف اتفاقية بازل2 ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل اثنان على ثلاثة دعائم أساسية[3]،والإضافات التي قدمتها بازل2 هي :إدخال متطلبات رأس مال متعلقة بالمخاطر التشغيلية،إمكانية استعمال نماذج داخلية لقياس مخاطر القروض،إدخال دعامة ثانية وثالثة تتعلق بالرقابة وانضباط السوق.[4]

[1] نبيل حشاد،(2004): دليلك الى اتفاق بازل2،الطبعة الاولى،اتحاد المصارف العربية : مصر،ص30.

[2] بن ضلحة صليحة،معوشي بوعلام،(2015): دور معايير لجنة بازل في ادارة المخاطر،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير التجارة(العدد31)،ص8.

[3] طيبة عبد العزيز،مرابي محمد،(2008): بازل2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة المنعقد يومي11و12مارس 2008،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ص12.

[4]احمد قارون،مرجع سبق ذكره،ص27.

أولا–دعائم اتفاقية بازل 2

الشكل(1–2) :دعائم اتفاقية بازل 2

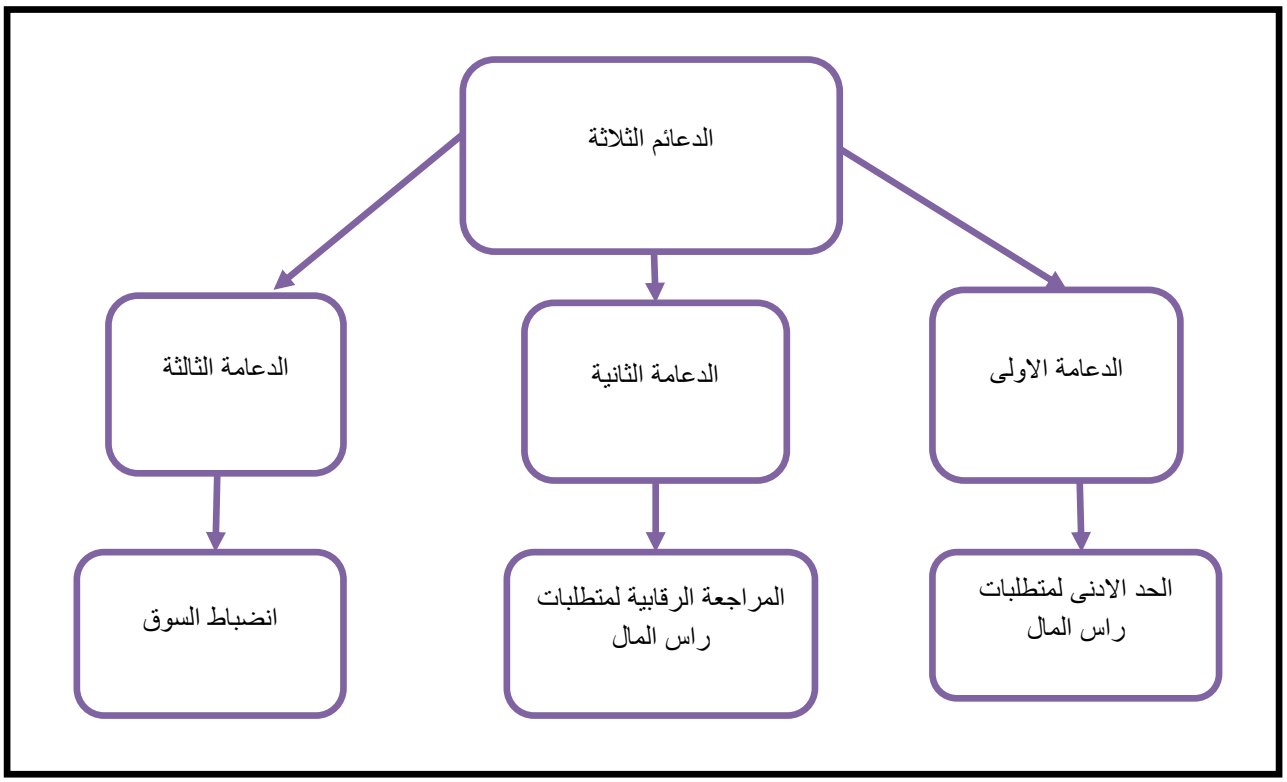

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ، ضياء مجيد الموسوي، (2013):عولمة الحوكمة المالية ،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع :الجزائر، ص124.

الدعامة الأولى :الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

تشير إلى مجموعة من القواعد والمناهج المتوفرة لحساب الحد الأدنى لرأس المال الذي يتعين الاحتفاظ به في مواجهة مخاطر أساسية، الائتمان، السوق، التشغيل[1]. والتي قدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل1و التي تعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إحقاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة او الأحداث الخارجية حيث معدل كفاية راس المال يعطى بالصيغة التالية :

معدل كفاية رأس المال/الأخطار المحتملة المرجحة>8% .....(3)

حيث أن الأخطار المحتملة=مخاطر الائتمان ب6%+مخاطر السوق ب1.6%+مخاطر التشغيل ب0.4%ومجموعها يشكل8% .[2]

[1] ضياء مجيد الموسوي،(2013): عولمة الحوكمة المالية،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع : الجزائر،ص124.

[2] نور الدين بربار ،محمد هشام قلمين،(2014): تحديات ارساء مقررات لجنة بازل3 في المصارف الجزائرية،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(العدد1)،ص8.

كما شملت هذه الاتفاقية ثلاثة مؤشرات لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي :

- ✓ أسلوب المؤشر الأساسي :يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي لثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد ب15% ؛
- ✓ الأسلوب المعياري :يقوم البنك بتقسيم نشاطه الى8 مجموعات معاملاتها بين12%و18%وتضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لأخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير،
- ✓ أسلوب القياس المتقدم :يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة[1].

الشكل(1-3) : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

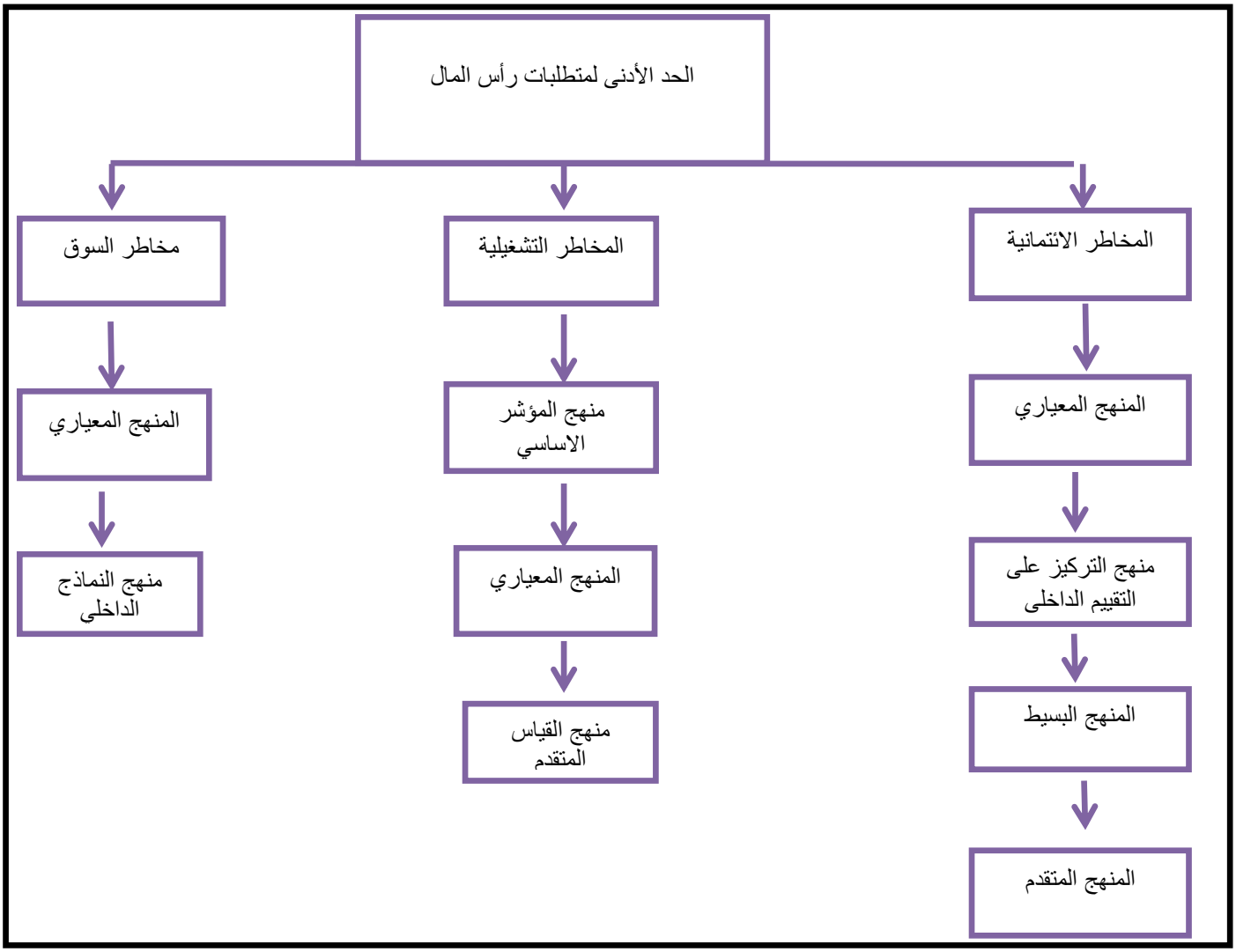

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :محمد محمود المكاوي،(2011): البنوك الاسلامية ومازق بازل من منظور المطلوبات واستفاء مقررات بازل 1، 2 3،دار الفكر والقانون، مصر ،ص103.

[1] حياة نجار،مرجع سبق ذكره،ص104.

حيث تمثل هذه الركيزة المتطلبات الدنيا لرأس المال الرقابي أي كمية رأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ8% من الموجودات الموزونة بالمخاطر. وقد صنفت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها البنوك كما هو في الشكل إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما حددت سبل معالجتها بالطرق الضرورية حسب الحاجة.

الدعامة الثانية :المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

عززت لجنة بازل3 الرقابة بإعطاء فرصة إضافية للسلطات الرقابية لمراجعة متطلبات رأس المال،لتركز على وضعية كفاية رأس المال وقدرته على مواجهة المخاطر وتفاديا لانخفاض رأس المال إلى دون المستوى،[1]توفر الدعامة الثانية دافعا قويا بالتدعيم إدارة المخاطر ونظم الإشراف البنكي على حد سواء[2].

وقد حددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية للسيطرة على عملية المراجعة :

- ✓ المبدأ الأول :يجب إن يكون لدى البنوك إجراءات لعمليات التقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال وعلاقتها مع منظومة مخاطرها واستراتيجياتها للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها؛
- ✓ المبدأ الثاني :عملية مراجعة وتقييم لاستراتيجيات وتقديرات البنوك الداخلية لمدى كفاية رأس المال،كما يستطيع البنك المركزي التأكد من التزام البنوك بالنسب القانونية؛
- ✓ المبدأ الثالث :على البنك المركزي أن يتوقع آن البنوك ستعمل لمستوى اغلي من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال،وان لديه القدرة على الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال أكثر من الحد الأدنى،
- ✓ المبدأ الرابع :القدرة على المعالجة في حالة انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة الخسائر[3].

الدعامة الثالثة :انضباط السوق

ويعني ذلك المزيد من الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال وأنواع المخاطر وحجمها والسياسة المحاسبية المتبعة لتقييم البنك لأصوله والتزاماتها وتكوين المخصصات،واستراتيجياته في التعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المطلوب.

يهدف الإفصاح إلى تشجيع البنوك على إتباع الممارسات البنكية السليمة فيتم تقييم المخاطر من جانب البنوك من خلال أنظمتها الداخلية وتغطية المخاطر على الأموال الخاصة،فتعتمد على نظام الرقابة الوقائية والتوصيات المتعلقة بتسيير

[1]بن طلحة صليحة،معوشي بوعلام،(2015): دور معايير لجنة بازل في ادارة المخاطر،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة(العدد31)،ص147.

[2]ضياء مجيد الموسوي،مرجع سبق ذكره،ص124.

[3]موسى عمر مبارك ابو محيميد،(2008): مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم المالية والمصرفية،الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،الاردن،ص45.

المخاطر والشفافية والمساءلة وضرورة التواصل في مجال المالية،بغية تمكين مختلف الفاعلين في السوق من تقييم العوامل الأساسية ذات الصلة بالأموال الخاصة وتعرضها للمخاطر،وكذا إجراءات تقييمها،وبالتالي تقييم مدى استيفاء الأموال الخاصة لمخاطر المؤسسات المالية.[1]ويهدف انضباط السوق أيضا إلى :

- ✓ تقوية أمان وسلامة القطاع البنكي .
- ✓ إلزام البنوك بالقيام بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركين تقييم كفاية رأس المال والدي يشمل الإفصاح العام،والالتزام بالتطبيق ،الإفصاح عن تركيبة رأس المال والمخاطر التي يتعرض لها.

بالإضافة إلى وجوب الإفصاح أيضا عن كافة التفاصيل الكمية والنوعية عن المركز المالي للبنك وأدائه العام[2].

ثانيا: مبررات تعديل لجنة بازل2

تشير لجنة بازل2 إلى أن التعديلات المقترحة لحساب معيار كفاية رأس المال

1- الإطار القديم لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر(*)؛

2- عدم مراعاة النظام القديم لدى تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدير وأخر وبالتالي اختلاف احتمالات الإفلاس من حالة إلى أخرى؛

3- غير مناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول؛

4- أدى ظهور عملية التوريق التي تظهر في سجلاتها سعيا للتخلص من مخاطر الائتمان ونقلها للمستثمرين الأمر الذي يقضي إلى البحث عن مدى إمكانية استعاد اثر استخدام هذه الأدوات أو توفير الضمانات[3].

5- تحسين الأساليب التي تتبعها البنوك لقياس المخاطر وإدارتها خلال الفترة الأخيرة،وهذا يقضي مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأساليب لتحديد مقدار رأس لمال المناسب.

---

[1]بوحفص جلاب نعناعة،(2014): الرقابة الاحترازية واثرها على العمل المصرفي بالجزائر،مجلة المفكر(العدد11)،ص120.

[2]تهاني محمود محمد الزعابي،(2008): تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل،رسالة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الاسلامية-غزة،فلسطين،ص83.

(*) ادارة المخاطر :هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لادارتها.

[3]محمد محمود المكاوي،مرجع سبق ذكره،ص108.

ثالثا: تقييم اتفاقية بازل2 :

انجر عن تطبيق اتفاقية بازل2 العديد من الايجابيات كما شمل بعض السلبيات.هذه الأخيرة قد تكون محصلة لسوء تطبيق الاتفاقية او لنقص في نصوصها.

الجدول(1-2): الايجابيات و السلبيات لاتفاقية بازل 2

الايجابيات	السلبيات
✓ ضمان سلامة البنوك وبالتالي الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي. ✓ ضمان المنافسة العادلة بين البنوك عن طريق ضمان توحيد التشريعات والأنظمة.[1] ✓ إلغاء التمييز بين الدول واقتصارها فقط على ما تحمله من مخاطر. ✓ ضمان توحيد المعايير الرقابية البنكية وذلك بملاحظة العديد من الدول تطبق هذا المعيار. ✓ توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها لتشمل مخاطر التشغيل التي لم تكن في الحسبان في اتفاقية بازل1.[2]	✓ تلائم البنوك ذات الرأسمالية الكبيرة(الخبرات ،التقنيات).وتمكنها من تطبيقها الاتفاقية. ✓ غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية. ✓ لم تراعي الحالات الخاصة لبعض البنوك ومنها الإسلامية. ✓ تضطر البنوك لاحتجاز نسب اكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر بالسلب على المنافسين. ✓ عدم منح تصنيف ائتماني لبعض الممارسات للبنوك يجعلها ترفع من تكاليف التمويل.[3]

المصدر : من عداد الطالبتان بالإعتماد على عدة مصادر .

المبحث الثالث : اتفاقية بازل 3 واهم محاورها

تطمح اتفاقية بازل 3 الجديدة المطورة لتعزيز صلابة الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفتها الأزمة المالية العالمية حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة وتقوية قدرة القطاع البنكي في التعاون مع

[1] نور الدين بربار،محمد هشام قلمين،مرجع سبق ذكره،ص240.

[2] مونه يونس،(2013): تحقيق كفاية راس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من راس المال والتحكم في المخاطر،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر،ص43.

[3] رقية بوحيضر،مولود لعرابة،مرجع سبق ذكره،ص28.

الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية وعليه مساهمتها الكبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

المطلب الأول :إصلاحات بازل 3وأهدافها

أولا :إصلاحات اتفاقية بازل3

1- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز،يعرف برأس المال الأساسي،وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والإرباح المحتفظ بها ويعادل4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة ان النسبة الحالية والمقدرة ب2%وفق اتفاقية بازل2؛

2- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل2.5%من الأصول أي أن البنوك يجب أن ترفع نسبة رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية الى3 أضعاف ليبلغ نسبة7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن7% يمكن للسلطات المالية ان تفرض قيودا على توزيع البنوك لأرباح المساهمين أو منح المكافأة المالية لموظفيها[1]؛

3-اقتراح الاتفاقية الجديدة على نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة :شملت اتفاقية بازل 3 نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر:

- ✓ -نسبة تغطية السيولة :تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال30يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم30يوما من تدفقاته النقدية ويجب أن لا تقل عن100% وتحسب كما يلي :

  مخزون الأصول السائلة عالية الجودة(*)/التدفقات النقدية الصافية (**)خلال 30يوما>100%

- ✓ -نسبة صافي التمويل المستقر :يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته البنكية.بحيث يحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطته البنك على مدى أفق سنة واحدة،حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع وتقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسبة

[1]www.kibs.edu.kww/upload/edaat-dec-2012-basel-3-404-pdfLe :03/02/2018،p3/4.

(*) الاصول السائلة عالية الجودة :تمثل كافة الاصول غير المرهونة والتي تكتفي لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30يوم.

(**)صافي النقدية الصافية :هو الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطرحا منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة.

السيولة من طرف البنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر استقرارا لتغطية التزاماته وهي تقاس بنسبة مصادر التمويل [1]

لدى البنك إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لاتقل عن 100 %وتحسب كما يلي [2]:

- ✓ نسبة صافي التمويل المستقر :قيمة التمويل المستقر المتوفر/قيمة التمويل المستقر المطلوب >100%
- ✓ قيمة التمويل المستقر المتوفر :يتكون من القاعدة الرأسمالية للبنك ،الأسهم الممتازة ذات اجل سنة فأكثر ،الالتزامات ذات اجل استحقاق فعال سنة فأكثر .الجزء المستقر من الودائع لأجل اقل من سنة والتي من المتوقع ان تبقى في البنك لمدة أطول في أوقات الأزمات.
- ✓ قيمة التمويل المستقر المطلوب :يتم احتسابه على أساس إجمالي قيم الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل البنك مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب لكل نوع من الأصول مضافا إليه البنود خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر المطلوب المقابل له[3].
- ✓ الرافعة المالية :تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة ولا تسند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على أن لا يقل عن3 % وتحسب كما يلي :

رأس المال الشريحة الأولى/إجمالي الموجودات>3%

– طريقة الانتقال للنظام الجديد لبازل3 :منحت لجنة بازل البنوك حتى عام2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بازل3 على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام2013 .كما ألزمتها برفع أموال الاحتياط الى4.5% بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% لتصبح 7% بحلول عام 2019.[4]

[1]عبد الحميد عبد المطلب،(2013): الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3،الطبعة الاولى،الدار الجامعية: الاسكندرية،ص ص316-317.

[2]المرجع نفسه،ص317.

[3]www.arab-fx-net/vb/52326-مفهوم-مخاطر-السيولة-htm/ le 14/03/2018.

[4]www.eleqt.com/2010/09/29/article-448272.htm/ le 04/02/2018.

الجدول(1-3) :النظام الجديد لاتفاقية بازل 3.

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3.5	4%	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	4.5%
رأس مال التحوط	-	-	-	%0.625	%1.25	%1.88	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال+رأس مال التحوط	%8	%8	8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

المصدر : ديارموكيوتلاين،(2010) :ماذا ستفعل اتفاقية(بازل3)، متوفر في موقع الكتروني-www.eleqt.com/2010/9/29/article 448272.htm/.le4/2/2018.

ثانيا :أهداف لجنة بازل3

عملت لجنة بازل 3 على توفير تدابير وإجراءات إصلاحية للبنوك والتي جسدتها لجنة بازل للرقابة البنكية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع البنكي وتشمل هده الأهداف النقاط التالية :

1-الإطار الرقابي :لمواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة التغيرات الاقتصادية؛

2-كفاية رأس المال :تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة؛

3–الاحترازية الكلية :الذي يختص في التعامل مع المؤسسات المالية خلال فترة ما بعد الأزمة[1]؛

4–إدارة المخاطر :ذلك من خلال تحسينها وتجسيد حوكمة البنوك؛

5–الشفافية :من خلال تعزيزها والإفصاح في البنوك على مستوى العالم[2]؛

6–استقلالية وظيفة إدارة المخاطر؛

7–التنظيم والإشراف :عن طريق تضمنه مجموعة من الإطارات التي تناولت أمورا أساسية وذلك للإصلاح البنكي.

ثالثا :المحاور الأساسية لاتفاقية بازل3

تنص الاتفاقية على خمسة محاور رئيسية من شانها أن تعزز سلامة وصلابة النظام البنكي :

1– المحور الأول : تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على راش المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد غير متراكمة العوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها،بينما الرأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن5سنوات والتي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع وأية مطلوبات أخرى؛

2– المحور الثاني : ينص على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين ومختلف العمليات من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛[3]

3– المحور الثالث :أدخلت نسبة جديدة تقيس مضاعف الرأس مال وهي نسبة تحسب بقسمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول؛

الرافعة المالية=الشريحة الأولى لرأس المال/إجمالي الديون>3%

4– المحور الرابع : فصل عمليات الإقراض عن الدورة الاقتصادية

[1]www.amf.org.al/ar.(arabmonetaryfounb) ، le :4/2/2018.

[2] عبد الحميد عبد المطلب،الاصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل،مرجع سبق ذكره،ص314.

[3]http://www.abl.org.Ib/ar/subpage.aspx?pageid=188 ،le 3/2/2018.

حث البنوك على إن لاتربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لان ذلك يربط نشاطها بها ففي حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود[1]؛

5-المحور الخامس :معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة

في البنوك نظرا لأهميتها في القطاع البنكي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية جاءت بنسبتين لسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير والثانية في الأجل المتوسط والطويل،وتحسب كما يلي [2]:

- ✓ نسبة تغطية السيولة=نسبة الأصول مرتفعة السيولة/صافي التدفقات النقدية>100%
- ✓ نسبة صافي التمويل المستقر=نسبة مصادر التمويل لدى البنك/استخدامات هذه المصادر>100%

والجدول التالي يوضح متطلبات رأس المال ورأس المال لتحوط حسب اتفاقية بازل3 :

الجدول(1-4) :متطلبات رأس المال ورأس المال لتحوط حسب بازل3.

	حقوق المساهمين(الأسهم العادية)	الشريحة1من رأس المال	رأس المال الإجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	2.5	_	_
الحد الأدنى	%7	%8.5	%10.5
المعاكس للدورة الاقتصادية	%2.5-0	_	_

المصدر :عبد القادر بريش،(2011) :ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل2،3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الازمة المالية العالمية،ملتقى دولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة،الجزائر،ص16.

[1] زبيرعياش،(2013): اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي،مجلة العلوم الانسانية(العدد31/30)،ص456.

[2] فلاح كوكش ،(2012): اثر اتفاقية بازل3 على البنوك الاردنية،معهد الدراسات المصرفية ،الاردن،ص31 .

المطلب الثاني :مقارنة بين اتفاقيات بازل1 ، 2 و 3.

أولا –المقارنة بين بازل1 و 2

جدول رقم (1–5) : أوجه التشابه و الاختلاف بين اتفاقيتي بازل 1 و 2.

أوجه التشابه بين بازل1 و 2	أوجه الاختلاف بين اتفاقيةبازل1 و 2
✓ جاءت في إعقاب أزمات مالية بنكية في أصلها، فاتفاقية بازل1 جاءت عقب إفلاس بنك هيرستات في ألمانيا وبنك فرانكلين في الولايات المتحدة الأمريكية بينما اتفاقية بازل2 بعد أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق أسيا. ✓ إلزام البنوك بتحقيق معدل كفاية رأس مال اكبر أو يساوي8%بنفس أساليب احتساب متطلبات رأس المال اتجاه مخاطر السوق،وكذلك التماثل من حيث مكونات رأس المال الإجمالي(رأس مال أساسي+رأس مال تكميلي). ✓ إبقاء اتفاقية بازل2 على نفس معاملات الالتزامات العرضية(الأصول خارج الميزانية)في اتفاقية بازل1. ✓ الفشل في تحقيق الاستقرار البنكي ودليل ذلك حدوث أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق أسيا فيما يخص اتفاقية بازل والأزمة المالية العالمية 2008 بالنسبة لاتفاقية بازل2.[1]	✓ إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهتها. ✓ إضافة بنود تتعلق بدور الهيئات الرقابية على البنوك في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر،بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسبة كفاية رأس المال عند ظهور ومراجعة أساليب إدارة المخاطر وقياس المخاطر لدى البنوك.[2] ✓ إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية الإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنوك،و أساليب في إدارتها وقياسها. ✓ تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان جذريا.[3]

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع .

[1]مجدوب بحوصي،عمار عريس،مرجع سبق ذكره،ص12.

[2]محمد زرقون،حمزة طيبي،(2008): نحو اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل2، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح–بورقلة،الجزائر،ص10.

[3]ميساء محي الدين كلاب،(2007): دوافع تطبيق بازل2 وتحدياتها،رسالة ماجستير،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية –غزة،فلسطين،ص40.

ثانيا–مقارنة بين بازل2 و 3

جدول رقم (1–6) : أوجه التشابه و الاختلاف بين اتفاقيتي بازل 2 و 3.

اوجه التشابه بين بازل 2 و 3	اوجه الاختلاف بين بازل 2 و 3
✓ جاءت النشأة في أعقاب أزمات مالية،فاتفاقية بازل2 جاءا كما سبق ذكر عقب أزمة المكسيك وأزمة جنوب أسيا ونفس الشيء لاتفاقية بازل 3التي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية2008. ✓ الاتفاقيتان تشتملان نفس المخاطر وهي مخاطر الائتمان مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.[1]	✓ بازل3 قامت بإدخال تعديلات على مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في بازل2الزمت البنوك بوضع برنامج شامل لاختبارات الضغط. ✓ إضافة نسبتين لقياس السيولة للمدى القصير والطويل،في حين بازل 2ام تحدد لها نسبة موحدة. ✓ إدخال نسبة جديدة على شكل رافعة مالية في اتفاقية بازل3 التي لم تكن موجودة في اتفاقية بازل 2.[2]

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على عدة مراجع .

[1] مجدوب بحوصي ،عمار عريس، المرجع سبق ذكره، ص13.

[2] زايدي مريم،(2016): اتفاقية بازل3لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بادارة المخاطر صيغ التمويل الاسلامية،اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر–بسكرة،الجزائر، ص202.

خلاصة

تعد اتفاقية بازل 1 اول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول فقد ركزت بصفة رئيسية على الحد الادنى المطلوب لراس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس ادارتها اما اتفاقية بازل 2 تعتبر اشمل واعم،حيث ادخلت تغيير في الثقافة البنكية التي يعتبر محورها ادارة المخاطر البنكية والحكومة وانضباط السوق وعمليات المراجعة الرقابية غير ان الممارسة العملية وضحت ان البنوك تتعرض لمخاطر اخرى، وهوما جاءت به اتفاقية بازل 3 لتعزيز الصلابة المالية للنظام البنكي ورفع اداءه بما يضمن مواجهة للازمات كما تشدد الرقابة عليه بزيادة مستوى افصاحه وشفافيته فهي ترمي في مضمونها الى محاولة اعادة انضباط اداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر وعليه فكفاية راس المال يعتبر الركيزة الاساسية والدعامة التي تشترك فيها جميع الاتفاقيات.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي اخدت في الانتشار على الساحة الدولية ,فقد اصبحت ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الاخيرة وبالتحديد في مجال ادارة المخاطر نتيجة لطبيعة نشاط البنوك المتنوع والمتعدد في مجالات مختلفة فقد اصبح من الصعب على مشرفي البنوك التمكن من مراقبة هذا النشاط بمفردهم .

ظهرت الحوكمة في القطاع البنكي وأضحت من الاليات التي تهدف الى استقرار النظام المالي وضمان الكفاءة البنكية فهي ليست هدف في حد ذاتها ولكنها اداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى اليها الجميع لتوجه نحو نظام بنكي سليم وتطوير اداء الادارة البنكية ومن اجل للرقابة الجيدة والإفصاح والشفافية.وهذا ما سوف نتطرق له في فصلنا هذا من خلال التعرف على الحوكمة البنكية وتطورها.

المبحث الاول :أساسيات حول الحوكمة في البنوك

تعد الحوكمة في البنوك من المصطلحات الاكثر انتشارا ومن الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف الى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام البنكي خصوصا.

المطلب الأول :مفهوم الحوكمة في البنوك

أولا :تعريف الحوكمة والحوكمة البنكية.

1-تعريف الحوكمة :يمكن تعريفها على انها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء الاداري عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام.[1]

2-تعريف الحوكمة البنكية:

لقد تعددت تعاريف الحوكمة في البنوك ومن بين اهم التعاريف المقدمة نذكر ما يلي :

1- بنك التسويات الدولية :هي الاساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة العليا والتي تحدد كيفية وضع اهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الاسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية ومصالح للمودعين.[2]

2- حسب لجنة بازل :هي الاساليب التي تدار بها اعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الادارة والادارة العليا يؤثر على تحديد اهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين حماية حقوق المودعين.[3]

3- كذلك هي مراقبة اداء نشاط مجلس الادارة والادارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين بالإضافة الى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأعضاء الخارجين والتي تحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.[4]

---

[1] محمد ياسين غادر,(2012): محددات الحوكمة ومعاييرها,المؤتمر العلمي الدولي لعولمة الادارة في عصر المعرفة المنعقد يومي15و17ديسمبر2012,ادارة الاعمال,جامعة الجنان-طرابلس,لبنان,ص13.

[2] نوفل سمايلي,فضيلة بوطرة,(2016): بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية لفترة(2013 ,2015),مجلة الاقتصاد الجديدة(العدد15),ص291.

[3] الطيب لحيلح,ريم عموزي,(2011) :الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية,مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية(العدد الثالث),ص213.

[4] عصام مهدي محمد عابدين,(2014): دور ممثلي المال العام في مجلس ادارة البنوك والشركات,الطبعة الاولى,دار ابو المجد للطباعة: مصر, ص103.

4- الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال كل من مجلس الادارة و الادارة العليا بما يؤثر في تحديد اهداف البنك مع مراعاة حقوق المستفيدين والمودعين.[1]

وعليه تكون الحوكمة البنكية :نظام يتم من خلاله ادارة ومراقبة البنوك بهدف حماية حاملي الاسهم والمسيرين وتحقيق المساومة بينهم والعدالة وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح وتحديد مسؤولية اعضاء مجلس الادارة وحقوقهم الى جانب حماية اموال المودعين من الضياع واحترام حقوق ومصالح الاخرين وجميع الاطراف المتعاملة مع البنوك.

ثانيا :ظهور وتطور الحوكمة

ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الماضية,خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي اسيا,وأمريكا اللاتينية وروسيا فقد نجم عن هذه الازمات تعرض العديد من الشركات لضائقات مالية كادت ان تطيح بها مما استدعى الى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع اصحاب المصلحة.[2]فقد ظهرت العديد من التقارير التي اكدت على ضرورة الالتزام بالحوكمة ومبادئها فأصبحت البورصة ترغم الشركات على ان تحدد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات[3].وبالتالي سقوط وانهيار العديد من الشركات الكبرى كشركة ارنون وشركة بارملات وشركة وورلدكم وغيرها دفعت المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية الى اعتناق مفهوم اوسع للحوكمة لا يقتصر على حوكمة الشركات تحديدا بل يمتد الى اقتصاديات قومية بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة .وفي عام 1999 وعلى المستوى الدولي اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريرها بعنوان مبادئ الحوكمة وتم تعديله في عام 2004 تبع ذلك توصيات لجنة بازل في ديسمبر 2006.[4]

وبالتالي يمكننا القول ان بداية الحوكمة كانت في الشركات بسبب العديد من الازمات المالية والاقتصادية لتي تعرضت لها هذه الشركات والتي سببت خسائر كبرى ,ومن ثم انتقلت الى البنوك من خلال توصيات ومبادئ اتفاقية بازل والتي كانت السبب في ظهور الحوكمة في البنوك.

---

[1] محمود الشويات,(2014): الحاكمية والفساد الاداري والمالي,الطبعة الاولى,جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع : الاردن,ص26.

[2] مركز ابوظبي للحوكمة,(2013) : اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم ,سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة ,متوفر في موقع الكتروني www.adccg.ae/publications/doc-30-7-2013-12729.

[3] محمد احمد لخضيري ,(2005): حوكمة الشركات, الطبعة الاولى, مجموعة النيل العربية: القاهرة, ص56.

[4] ممدوح عبد العزايزة,(2009): مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين, رسالة ماجستير ,كلية التجارة, الجامعة الاسلامية-غزة ,فلسطين, ص19.

المطلب الثاني :اهداف ودوافع الحوكمة في البنوك

أولا :أهداف الحوكمة في البنوك

تسعى الحوكمة الى تحقيق جملة من الاهداف في البنوك المتمثلة في :

1- الحيادية :تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل غل تجنب الغش والتدليس وتقليلها.

2- العدل :مراعاة مصالح العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.[1]

3- الحماية :تقليل المخاطر المالية والاستثمارية.[2]وحماية حقوق المودعين والمساهمين وتشجيع الاستثمار وبالتالي تنمية الارباح والمدخرات ،بالإضافة الى زيادة القيمة السوقية للبنوك وتعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.[3]

4- الجانب الاخلاقي :التزام البنوك بالسلوكيات الاخلاقية والممارسات المهنية السليمة والامنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.

5- الردع :تحسين الاداء المالي للبنك.

6- كبح مخالفات الادارة المحتملة وضمان التفاعل بين مختلف المصالح.[4]

ثانيا :دوافع الحاجة لتطبيق الحوكمة في البنوك

تستمد حوكمة البنوك اهميتها من اهمية البنوك ذاتها والدور الذي تلعبه في الاقتصاديات الوطنية والدولية،حيث تلعب البنوك كشركات المساهمة دورا هاما ورئيسا في اي اقتصاد فهي تعتبر عنصرا حاسما داخل الاقتصاد لأنها تعمل

[1]فيصل محمود الشواوة,(2009): قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه,مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(العدد2) ,ص127.

[2]رنا مصطفى دياب,(2014): واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين,رسالة ماجستير,كلية الادارة والسياسة للدراسات العليا,جامعة الاقصى-غزة,فلسطين, ص36.

[3]جهاد خليل,(2009) :دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين,سلطة النقد: فلسطين ,ص9.

[4]رنا مصطفى دياب ,مرجع سبق ذكره, ص36.

كوسيط لجمع المدخرات وإقراضها،وذلك بدعم النمو الاقتصادي ،ويتم عن طريق البنوك وتراكم المدخرات الوطنية واستثمارها في القطاعات الانتاجية داخل الاقتصاد الوطني كذلك ومن بين التي قد تكون ادت الى التفكير في ضرورة تبني قواعد الحوكمة في البنوك نجد[1] :

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية.

2- ايجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله اهداف البنك، ووسائل تحقيقها ومتابعة الاداء.

3- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء البنوك بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كل من مجلس ادارة البنك والمساهمين.

4- زيادة وعي مسؤولي الادارة وأصحاب المصلحة عولمة البنوك.

5- تعزيز المساءلة وتقويم اداء الادارة العليا.

6- عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الادارة ومسؤوليات اعضائه.[2]

7- توفير المنافسة العادلة في القطاع البنكي وتطبيق قوانين حكومية مصادقة الى استقرار الاسواق المالية.

8- مواجهة الاخطار عن طريق تعزيز ادارة المخاطر وحكومة البنوك.

9- فصل الملكية عن الادارة من خلال توفير مستوى عالي من الرقابة.

10- تعزيز الثقة لدى المودعين وتوفير امان لهم.[3]

ثالثا :عناصر الحوكمة في البنوك

يتميز العمل البنكي بأعماله المحفوفة بالمخاطر مما يستدعي الى معرفته على طريقة كفيلة تسمح بتوزيع هذه المخاطر مع المحافظة على ربحيته وعلى ثقة الزبائن والعملاء الذين يتعامل معهم، وهذا ما يجعل تطبيق الحوكمة على

[1]Stoyantenev,chunlin,(2005) :orporate governance and enterprise reform in china,world bank and the inter national finance corporation,washington,p55.

[2]ابراهيم اسحاق نسمان,(2009): دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة,رسالة ماجستير,كلية التجارة,الجامعة الاسلامية-غزة,فلسطين, ص22.

[3]عثماني ميرة,(2012): اهمية تطبيق الحوكمة في البنوك واثرها على بيئة الاعمال,رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية,جامعة المسيلة,الجزائر, ص71.(بتصرف)

مستوى البنوك يتميز بقليل من التعقيد والتميز عن تطبيقه في باقي القطاعات وذلك نظرا لأنها اوسع واشمل حيث تنظر الى مصالح الجميع بما فيهم المساهمين والمودعين كما ان قياس الحوكمة بالبنوك يعتبر جد صعب وهذا ما يعطيها طابع الغموض وصعوبة في قياس الاداء وتحديد المخاطر، والذي يدعوا الى البحث عن المؤشرات التي تمكن من التقرب الى واقع ممارسة السلطة داخل وخارج المستويات العليا للقرار البنكي.[1]

وتشمل عناصر الحوكمة في البنوك مايلي :

1- وضع اهداف استراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في البنوك(نشر المعلومات).

2- وضع وتنفيد سياسات واضحة للمسؤولية في المؤسسة :يجب على مجلس الادارة الكفئ ان يحدد السلطات والمسؤوليات الاساسية للمجلس وكذلك الادارة العليا وتعد هذه الاخيرة مسؤولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الاخذ بعين الاعتبار انهم في النهاية مسؤولون جميعا امام مجلس الادارة عن اداء البنك.

3- تأسيس بعض اللجان المتخصصة مثل :

- ✓ لجنة ادارة المخاطر :والتي تتولى الاشراف على انشطة الادارة العليا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وغير ذلك من انواع المخاطر المختلفة
- ✓ لجنة المراجعة :تتولى الاشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل او الخارج حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم او الاستغناء عنهم والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها استلام التقارير المرفوعة منهم.[2]
- ✓ لجنة المكافآت :تتولى الاشراف على مكافئات الادارة العليا والمسؤوليات الادارية الاخرى.
- ✓ لجنة الترشيحات :تقوم بترشيح اعضاء مجلس الادارة ,وتوجه عملية استبدال اعضاء المجلس.[3]

4- احكام الرقابة الفعالة اداء البنك.

5- توافر المعلومات والشفافية وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

[1] فاتح دبلة,سارة بركات,(2013): الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الازمات المالية والمصرفية,دراسات,جامعة خيضر-بسكرة,الجزائر,ص518.
[2] حوحو فطوم,مرغادلخضر,(2014): دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الاسواق المالية,مجلة ابحاث اقتصادية وادارية(العدد16) ,ص54.
[3] المرجع نفسه,ص54.

6- دور كل من مجلس الادارة,ولجان المراجعة التي توفر البيانات اللازمة عن اداء البنك ,وإدارات التدقيق داخل الجهاز البنكي التي تعرض تقاريرها على مجلس الادارة والمساهمين الذين يجب ان يقوموا بدورهم في الرقابة على اداء البنك.[1]

المبحث الثاني :اثر تطبيق الحوكمة في البنوك

تتميز الحوكمة في البنوك بالعديد من الخصائص والمميزات والأهمية والتي تساعد البنوك على التطور والتقدم نحو الافضل.

المطلب الاول :أهمية الحوكمة في البنوك وآلياتها

أولا :الاطراف الفاعلين في تطبيق حوكمة البنوك

يمكن تقسيم الاطراف الاساسية في عملية تطبيق الحوكمة البنكية الى مجموعتين المجموعة الاولى هم الفاعلون الداخلون والثانية هم الفاعلون الخارجيون,والتي يتم توضيحها في الشكل الاتي :

الشكل(2-1) الأطراف الفاعلين في تطبيق حوكمة البنوك

الاطراف الفاعلين في تطبيق حوكمة البنوك			
الاطراف الداخلية		الاطراف الخارجية	
الاطراف	ممثلة في	الاطراف	ممثلة في
الاطراف المالية	حملة الاسهم	الجانب القانوني	التشريعات والقوانين
الاطراف المسيرة	مجلس الادارة والإدارة التنفيذية.	المستفيدين	المودعين
الاطراف المراقبة	المراجعون	الاطراف الضاغطة	الصحافة
		الاطراف المقيمة	شركات التصنيف

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :غضبان حسام الدين,(2014) :محاضرات في نظرية الحوكمة ,الطبعة الاولى ,دار الحامد للنشر والتوزيع ,الاردن ,عمان, ص151.

[1] مصعب موسى,(2011): مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الاطراف ذوي العلاقة,رسالة ماجستير,كلية الاقتصاد,جامعة دمشق ,سوريا, ص201.

1-الأطراف الداخلية

1-1- حملة الاسهم(المساهمون) :لهم دورا هاما في مراقبة اداء البنوك بصفة عامة فبإمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.

1-2- مجلس الادارة :بغرض تفعيل نظام الحوكمة في اي مؤسسة على مجلس الادارة ان يحقق توازنا عاليا وفعالا بين دفع العمل الى النجاح والسيطرة عليه بحكمة,فيعمل على وضع الاستراتيجيات وتوجيه الادارة العليا,وضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

1-3- الادارة التنفيذية :يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الادارة بإدارة الانشطة اليومية للبنك بما يتلائم مع السياسات التي يضعها مجلس الادارة.[1]

1-4- المراجعين الداخليين :وتتمثل مهمتهم الاساسية في اعداد التقارير المالية والمراجعة الداخلية ,والمحافظة على تطبيق القوانين واللوائح,اضافة الى التوجيه والإرشاد,كما قد تشكل لبعض البنوك لجان متخصصة اخرى كلجان المرتبات والمكافئات ولجنة التعيينات ,ولجنة ادارة المخاطر.[2]

2-الاطراف الخارجين

2-1- الاطار القانوني والتنظيمي والرقابي :يعتبر وجود اطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك امرا هاما وحيويا بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل اهمية فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الاخيرة حيث تحول الاطار العام له من السيطرة المطلقة الى العمل على تشجيع اتباع السلوك.ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان بل اصبح دورها يقتصر على سلامة الجهاز البنكي.

2-2- المودعين :يتمثل دور المودعين في الرقابة على اداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم اذا ما لاحظوا اقبال البنك على تحمل مبالغ فيها قليل من المخاطر.

2-3- وسائل الاعلام :يمكن لوسائل الاعلام ان تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الاخرين في السوق بالإضافة الى تأثيرهم على راس المال ومراقبة وتتبع اداء المديرين.

[1] غضبان حسام الدين ,(2014): محاضرات في نظرية الحوكمة,الطبعة الاولى,دار الحامد للنشر والتوزيع: الاردن ,ص151.
[2] المرجع نفسه, ص151.

2-4- شركات التصنيف والتقييم الائتماني :تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن ثم فان توافر هذه الخدمة من شانه ان يساهم في زيادة درجة الشفافية,ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق,هذه الاخيرة تتفاعل مع تغيرات التوقعات المستقبلية اكثر من تغيرات التنقيط والتصنيف التي تصدرها.[1]

ثانيا :اهمية الحوكمة في البنوك

ان اتجاه النظام البنكي للالتزام بقواعد وأنظمة الحوكمة يساهم كثيرا في تعزيز ثقة المؤسسات والأفراد في الداخل والخارج بالجهاز البنكي,فحينما تكون اهداف البنك معلنة وواضحة في الاستفسار والاستيضاح والتعرف على ادارة العملية البنكية وحصولها على المعلومات الكافية في الادارة التنفيذية ومجلس الادارة وممارسة حق المساءلة بشفافية عالية وقيام المدقق الخارجي بأعماله بشكل مهني بعيدا عن تأثير مجلس الادارة والإدارة التنفيذية العليا في معرفة كيفية تصرف البنك بأموالهم والمجالات التي يتم الاستثمار فيها,فان ذلك من شانه ان يخلق الانطباع الجيد ويعزز الثقة ويدفع المودعين والمساهمين على حد سواء بدعم وتقوية البنك.[2]فالحوكمة تعد هامة وضرورية للبنوك وذلك من خلال :

1- تزداد اهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الاخرى نظرا لطبيعتها الخاصة,حيث ان افلاس البنوك لا يؤثر فقط الاطراف ذات العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين,ولكن يؤثر ايضا في استقرار البنوك الاخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك ومن ثم يؤثر في الاستقرار للقطاع البنكي ومنه في الاقتصاد ككل وخاصة اثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي.[3]

2- تلعب البنوك دورا مهما في الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية,وتقديم الخدمات المالية الاساسية لعدد كبير من الزبائن,وتوفير السيولة البنكية في ظل ظروف السوق الصعبة,وما يترتب على فشل اداء البنوك لهذه الوظيفة من اثار سلبية خطيرة على الاقتصاد وعلى المتعاملين مع البنوك ,وعلى بقية البنوك الاخرى(المخاطر النظامية).

---

[1] حبار عبد الرزاق ,فوج شعبان, (2012): دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي ,المؤتمر الدولي الاول لادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم المنعقد يومي12و13ديسمبر2012 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة البويرة الجزائر ص5.

[2] شعبان فرج ,(2014): العمليات المصرفية وادارة المخاطر ,دروس موجهة لطلبة الماستير,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة البويرة, الجزائر, ص90.

[3] شوقي عشور بورقبة,عبد الحليم عمار غربي ,(2014): اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في اداء المصارف الاسلامية, المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد1) ,ص113.

3- ممارسة البنوك دورا رقابيا على المتعاملين من الشركات المقترضة لحماية قروضها من المخاطر الائتمانية,ومخاطر الاعسار المالي الذي تتعرض له الشركات المقترضة ان مثل هذا الدور لايمكن ان تؤديه[1] البنوك بصورة مناسبة ما لم تتمتع باليات حاكمية جيدة يمكن ادارتها من رقابة المخاطرة في تلك الشركات وتقويم ادائها ممارسة سلطة الادارة الرشيدة على الشركات بوصفه شرطا من شروطا الاقراض وعلى صعيد اخر,فان حاكمية البنوك نفسها تحتل دورا مركزيا في الترويج لثقافة حاكمية الشركات.

4- تخضع الصناعة البنكية الدولية خاصة في الاقتصاديات المتطورة على مدى العقدين الماضيين الى تطورات وتحولات هيكلية عديدة ومستمرة تماشيا مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي فرضتها العولمة ,والتوجه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية.

5- تبدي البنوك اليوم بصفة عامة اهتماما بالغا بالابتكارات المالية وخاصة البنود خارج الميزانية(خطابات الضمان ,الاعتمادات المستندية, المشتقات المالية ,العقود الآجلة....) ان الابتكارات المالية زادت من اهمية الحاجة الى قياس المخاطر وادارتها والسيطرة عليها الامر الذي يترتب وضع سياسات وإجراءات مكتوبة على مستوى البنك ككل.[2]

6- ينفرد النظام البنكي وبخاصة في الاقتصاديات النامية بخصائص تجعله مهيمنا على الانظمة المالية,فهو بذلك محرك حيوي ومهم جدا لنمو الاقتصاد.[3]

7- بالإضافة الى توسع العمليات التي تقوم بها البنوك حيث تعمل عادة من خلال شبكة من الفروع والأقسام تنتشر جغرافيا وهذا يعني بالضرورة وجود لامركزية اكبر في السلطة ومهام محاسبية متنوعة وصعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة تبعا لذلك وخاصة عندما تتعدى شبكة الفروع الحدود الوطنية.

8- درجة الرفع المالي حيث تعمل البنوك عادة بدرجة رفع مالي* مرتفعة للغاية الامر الذي يجعل منها عرضة للأحداث الاقتصادية السلبية ويزيد من حالات الافلاس والفشل.[4]

---

[1] حاكم محسن الربيعي ,حمد الحسين راضي, (2011) :حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ,الطبعة الاولى, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الاردن ,ص47.

[2] المرجع نفسه,ص48.

[3] اسيا قاسمي,(2015): اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية,اطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة امحمد بوقرة-بومرداس,الجزائر, ص2014.

*رفع مالي :يطلق على اي اقتراض او استخدام الادوات مالية ينتج عنه تضخيم اثر الارباح او الخسائر على المستثمر.

[4] سدرة انيسة ,(2013):حوكمة البنوك في الازمة المالية العالمية الراهنة(2008) ,المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية(العدد4) ,ص ص84 85.

ثالثا :آليات الحوكمة في البنوك

تتألف الحوكمة من مجموعة القواعد التي تحدد طبيعة العلاقات التي يفترض ان تسود بين المساهمين والمدراء والدائنين والحكومة وأصحاب المصالح الاخرى(من منظور الحقوق والمسؤوليات ومجموعة الاليات التي تسهم بصورة مباشرة او غير مباشرة في التطبيق السليم والدقيق لتلك القواعد.ويتفاوت نطاق تلك القواعد وكفاءة الاليات المستخدمة في تطبيقها بدرجة كبيرة من دولة لأخرى تبعا للعوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتاريخية السائدة في تلك الاقطار. ويضيف اخرون بالقول ان توفر الاليات التي تؤمن ادارة سليمة ومستقرة للبنوك وتجنبها في الوقت نفسه من الاثار السلبية لسوء الادارة التقنية والمعنوية تشكل واحدة من المتطلبات الاساسية المهمة والحاسمة لضمان جودة حوكمة البنوك.[1]

وتنقسم اليات الحوكمة في البنوك الى :

آليات داخلية :وتخص بالأساس مايلي :

1-مجلس الادارة :حيث يلعب دورا محوريا في رقابة الادارة ,وهذا من شانه ان يخفض من التكاليف,وذلك بالحد من قدرة الادارة العليا المسؤولة عن صنع القرارات لممارسة اي نشاط قد يضر بمصالح البنك والمساهمين وأصحاب المصالح ,لذلك فان حجم وتشكيل المجلس يعتبر من الخصائص المهمة التي تؤثر على فاعليته وكفاءته في رقابة الادارة وان تزويد المجلس بأعضاء من الخارج لديهم الحافز لتنفيذ مهام رقابية من شانه ان يجعلهم بمثابة محكمين فيما يتعلق بالمسائل التي قد لا تكون محل اتفاق بين المديرين الداخليين كما يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان مثل لجنة المراجعة ولجنة الحوكمة,ولجنة الترشيحات والتعيينات ولجنة المكافآت ولجنة الموارد البشرية كما يمكن تشكيل لجان اخرى لتطوير وزيادة فاعلية وكفاءة مراقبة الادارة.[2]

2-تركز الملكية :هناك نوعين رئيسين من هياكل ملكية البنوك.

2-1-الملكية المركزة *:في هذه الحالة تعمل الادارة على تحسين اداء المؤسسة او البنك,اذ ان تاثير هذا سيعود عليها في النهاية. فقد اظهرت بعض الدراسات ان الملكية المركزة تحد من جودة الافصاح[3] اذ ان سيطرة الاقلية من خلال

[1]حاكم محسن محمد ,حمد عبد الحسين راضي, مرجع سبق ذكره, ص79.

[2]صلاح حسن, (2010) : الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال ,الطبعة الاولى, دار الكتاب الحديث: القاهرة ,ص216.

*الملكية المركزة :الهيكل الذي يضم عدد قليل من المساهمين يمتلكون النسب الاكبر من الاسهم البنوك والذين يعرفون بالمساهمين الكبار.

[3]عبدي نعيمة ,(2014) : اثر هيكل الملكية في تحقيق حوكمة المؤسسات, مجلة الواحات للبحوث والدراسات(العدد2) ,ص96 .بتصرف

العضوية في مجلس الادارة ,سيمكنها من الوصول مباشرة الى المعلومات المالية وغير المالية للمؤسسات, وكنتيجة سيكون لديهم حاجة اقل للإفصاح فالملكية المركزة تجعل كبار حملة الاسهم يتولون الاشراف على الادارة وفي نظام الداخلين يتولى الادارة عادة حملة الاسهم الذين يمارسون الرقابة.

2-**2-الملكية المشتتة** :تعد احد مبررات اقامة اليات رقابة تضمن حقوق المساهمين.حيث لا تكون هناك دوافع لدى الافراد للعمل بسبب ارتفاع التكاليف مقارنة بالمنافع التي يحققونها.[1]

3-معيار كفاية راس المال الرقابي *:يقوم معيار كفاية راس المال الرقابي(الحد الادنى لمتطلبات كفاية راس المال) بوصفه احد اليات الحوكمة في البنوك الهادفة الى تقليل المخاطر في البنوك على التأكيد بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات راس المال تكون اكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من انواع الموجودات البنكية ولاسيما محفظة القروض وفق نظام الاوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي.[2]

4-تعويضات الإدارة التنفيذية :وهي من آليات الداخلية التي تستهدف التوافق بين مصالح حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بما يجعلها وحدة مصالح متآلفة وقد عرفهاHittعلى أنها "الآلية التي تسعى إلى دمج مصالح المديرين والمالكين وتوحيدها من خلال الرواتب والعلاوات وتعويضات الحوافز طويلة الأجل".[3]

الآليات الخارجية :وتخص بالأساس مايلي :

1- التشريعات والقوانين :تختلف التشريعات والقوانين من بلد الى اخر فبعضها يقوم على نصوص موجهة لحماية حملة الاسهم من خلال تحديد واضح لحقوقهم ,ولذلك يمكن ملاحظته من تطبيق القانون الانكليزي ,وعلى عكسه القانون الالماني والفرنسي الذي يقوم على تدعيم وحماية كبار حملة الاسهم المؤسسين.وهكذا نرى التباين في تطبيقات القوانين والتشريعات على اختلاف البلدان.[4]

---

[1]عبدي نعيمة, مرجع سبق ذكره ,ص96.

*راس المال الرقابي :مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة أي إضافات واستبعادات تهدف محصلتها في النهاية الى وجود راس مال كافي يضمن وجود مصدر لتمويل نشاط البنك.

[2]حاكم محسن الربيعي ,حمد عبد الحسين راضي, مرجع سبق ذكره ,ص80.

[3]https://www.iasj.net/iaj?fvnc=full text&aid=27492 ,19/02/2018.

[4]لقمان محمد ايوب الدباغ ,ليث خليل ابراهيم ,(2014) :دراسة تحليلية لواقع الافصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تأثيره بتطبيق اليات الحوكمة ,ملتقى علم الاجراءات المنعقد ايام 25-27مارس2014 ,جامعة موصل, قطر, ص8.

2- التدقيق الخارجي :تستند الى وجود اشراف خارجي يتم من خلاله ابداء رايا محايدا في القوائم المالية اذ يؤدي المدققون الخارجيون دورا اساسيا في الحوكمة البنكية وذلك من خلال شهادتهم على صحة القوائم والتقارير المالية المنشورة وإضافة الثقة والمصداقية عليها.

3- السوق :تتألف من مجموعة المالكين المحتملين الساعين وراء شراء مراكز الملكية والاستحواذ بقوة على البنوك منخفضة القيمة السوقية او ضعيفة الاداء وتحقيق العوائد المالية بمستوى اعلى من المتوسط على استثماراتهم حيث الية السوق يمكن ان تقسم الى ثلاثة اليات فرعية(الية السوق للسلع والخدمات البنكية ,الية السوق للاستحواذ العدائي,الية السوق لليد العاملة).[1]

من خلال ما تضمن من آليات الحوكمة في البنوك يمكننا القول ان هناك علاقة عكسية بين الآليات الداخلية والآليات الخارجية إذ إن الأداء الضعيف لمجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لا يحقق مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصالح ويحقق عوائد اقل من المعدل ولا يحقق الميزة التنافسية للبنك وبالتالي سوف يعرضه الي تهديدات السوق وتسهيل الاستحواذ عليه من طرف البنوك الأخرى.اي انه كلما كانت الآليات الداخلية فاعلة ادى ذلك الى انخفاض فاعلية الاليات الخارجية والعكس الصحيح حيث تسعى الاليات الداخلية الى توظيف قدرات مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين وجعلها متلائمة مع طموحات اصحاب المصالح وبما يسهم في تعظيم ثروتهم واستثمارهم الموارد المتاحة بفاعلية وبالتالي تقليل تهديدات الاليات الخارجية وتحويلها الى قرض لجذب استثمارات جديدة لصالح البنك.كما تسعى اليات الحوكمة في البنوك الى بلوغ المواءمة بين البيئة الداخلية والخارجية عن طريق الموازنة بين نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتحديات في البيئة الخارجية وتعكس قوة الاليات الداخلية المحافظة على بقاء البنوك وتحقيق العائد فوق المعدل فضلا عن جذب فرص استثمارات جديدة ومنع حدوث عمليات الاستحواذ وبالتالي تمثل نقاط ضعف تنتظرها الاليات الخارجية لأنها تمثل تهديدا للبنك ومجلس إدارته ومدرائه التنفيذيين.[2]

[1] لقمان محمد ايوب الدباغ ,ليث خليل ابراهيم ,مرجع سبق ذكره, ص8.

[2] صادق راشد الشمري ,(2014) :ادارة العمليات المصرفية-مداخل وتطبيقات ,دار اليازردي العلمية للنشر والتوزيع: عمان, ص ص231 -232

المطلب الثاني :محددات الحوكمة ومعاييرها

أولا :محددات تنفيد الحوكمة في البنوك

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة في البنوك من الاستفادة من مزايا الحوكمة حيث يجب ان تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتشمل هذه المحددات على مجموعتين خارجية وداخلية المتمثلة فيما يلي [1]:

1- المحددات الخارجية :تتمثل في عناصر تنظيمية تشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها البنوك والشركات والتي قد تختلف من مكان لأخر او من دولة لأخرى وتتمثل بالأساس في :

2- القوانين واللوائح التي تنظم العمل.

3- نظام المالي جيد,من خلال توفير تمويل لازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع البنك على الاستمرار في ظل منافسة دولية.

4- كفاءات الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال وذلك عن طريق احكام الرقابة على البنوك والشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها,ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام.

5- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام اعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية الاخلاقية والتي تضمن عمل الاسواق بكفاءة.[2]

وتوافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام وتطبيق القواعد التي تساهم في الادارة الجيدة للبنك والمؤسسات وتحقيق التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.[3]

المحددات الداخلية :تتمثل القواعد والأساليب التي تطبق داخل البنوك والتي تتضمن وضع هياكل ادارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل البنك وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة

[1] شوقي عاشور بورقبة,عبد الحليم عمار غربي, مرجع سبق ذكره ,ص113.

[2] سليمان محمد,(2006) :حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ,الدر الجامعية :الاسكندرية, مصر, ص20.

[3] بلعزوز بن علي ,حبار عبد الرزاق, (2009) :الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للرقابة من الازمات المالية المصرفية ,الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي20و21اكتوبر2009 ,جامعة فرحات عباس-سطيف ,الجزائر ,ص10.

البنوك مثل مجلس الادارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي لا يؤدي الي وجود تعارض في لمصالح بين هؤلاء الاطراف بل يؤدي الي تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.[1]

ثانيا :معايير حوكمة البنوك

في الواقع نجد ان تعدد التعاريف المعطاة للحوكمة اختلفت تماما وهذا ما ادى الى اختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت هذا التعريف.وقد قدر لكل جهة بان تضع تعريفا لهذه المعايير وذلك على النحو التالي :

1- الافصاح والشفافية : تناول الافصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن الملكية النسبة العظمى من الاسهم,و الافصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين.

ويتم الافصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة مماثلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.[2]

2- الاعلان عن الاهداف الاستراتيجية للجهاز البنكي وتحديد مسؤوليات الادارة.

3- التأكد من كفاءة اعضاء مجلس الادارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة وعدم وجود اخطاء مقصودة من قبل الادارة العليا.

4- ضمان فعالية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.[3]

5- الرقابة الخاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقرضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في البنك.

6- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والتي تحقق العمل بطريقة ملائمة وأيضا بالنسبة للموظفين سواء كانت في شكل مكافئات او ترقيات او اي شكل اخر.

7- تدقق مناسب للمعلومات سواء الى داخل البنك او خارجه.

---

[1] حكيم بن جورة ,عبلة مخرمش ,(2012): الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها ,دراسة حالة الجزائر ,ص535.

[2] محمد ياسين غادر, مرجع سبق ذكره ,ص20.

[3] شرقي عمر ,(2009) :دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي , الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي20و21اكتوبر2009 ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس-سطيف ,الجزائر, ص6.

8- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار,متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الافراد وحق مجلس الادارة.[1]

ثالثا :ركائز حوكمة البنوك

لا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز البنكي فقط بوضع القواعد الرقابية,ولكن ايضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم,وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنك المعني وإدارته من جهة اخرى.ويجب ان تكون ادارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط,مما يساعد على تنفيذها وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الادارة بقسميه التنفيذي والغير تنفيذي, ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن اداء البنك.وإدارة التفتيش داخل الجهاز البنكي التي تعرض تقاريرها على مجلس الادارة والمساهمين الذين يجب ان يقوموا بدورهم في الرقابة على اداء البنك الى جانب المساهمة في توفير رؤوس الاموال في حالة حاجة البنك اليها.[2]

حيث تتمثل حوكمة البنوك في ثلاثة ركائز اساسية وهي :

-السلوك الاخلاقي.

-الرقابة والمساءلة .

-ادارة المخاطر.

[1] سارة بركات ,(2015) :تطبيق الحوكمة واتفاقيات بازل3 كأحد الحلول لتفادي الازمات المالية,مجلة الحقيقة(العدد35),ص8.

[2] حبيبة مداس ,اسماءعداتكة,(2012) :دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي ,دراسات ,ص422.متوفر في موقع الكتروني /.../https://manifest.univ.ouargla.dz

الشكل (2-2) ركائز الحوكمة في البنوك.

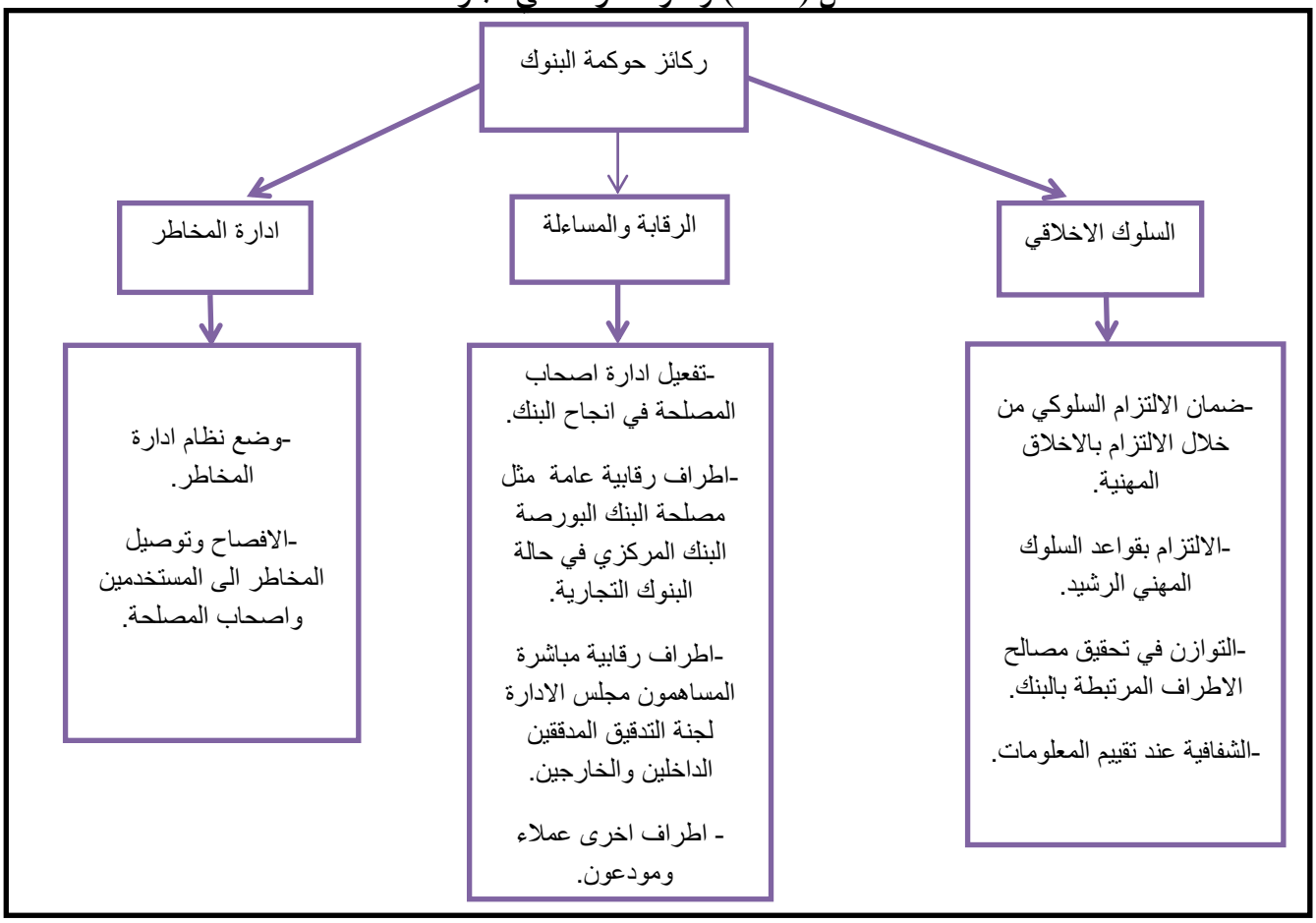

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على : حماد طارق عبد العال,(2005) :حوكمة الشركات(المفاهيم ,المبادئ ,التجارب ,تطبيقات الحوكمة في المصارف),الدار الجامعية ,مصر, ص45.

وتعبر الركائز ذات اهمية شديدة لما لها من تدعيم لحوكمة البنوك و هذا يتضح من خلال الشكل. حيث ان السلوك الاخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي ويتم تفعيل الركيزة الثانية والهامة للحوكمة وهي الرقابة والمساءلة من خلال عدة اطراف رقابية خارجية وداخلية اما الركيزة الثالثة فهي ادارة المخاطر ونظام ادارة المخاطر وتتمثل في الكشف عن الخطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالبنك في الوقت المناسب.[1]

1- السلوك الاخلاقي :

يشير هذا المرتكز الى البنية الاخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في البنك وتجدر الاشارة هنا الى ايضاح ما تعنيه القيم الخاصة ان تحدد تلك القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح حول حل المشكلات فضلا عن كونها تتعامل بالرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي للعمليات البنكية فضلا عن انها تحد من تلك

[1] حماد طارق عبد العال ,(2005): حوكمة الشركات(المفاهيم و المبادئ التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف) ,الدر الجامعية: مصر, ص45.

النشاطات والعلاقات التي تحجم دور حوكمة البنوك على تطبيق ميثاق اخلاق وسلوكيات العمل وتعميمه على جميع العاملين في البنك فضلا عن نشره على شبكة الداخلية.وإذ للمواثيق الاخلاقية العمل على الرغم من انها في قوة القوانين واللوائح من ناحية الالتزام والتحايل على الاعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية بل تعد غاية الاهمية لبناء اطار الحوكمة البنكية.

2- الرقابة والمساءلة :

يتحتم وجود نظام فعال للتقارير المالية لكي تكتمل احكام الرقابة الفاعلة على اداء البنوك على ان يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفعال للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء الحوكمة في البنوك فتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية ومراقبة الصناعة البنكية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية وكل ذلك بعد سلامة الجهاز البنكي عامة وسلامة الانظمة المالية والمحاسبية خاصة .من انظمة اعداد التقارير وحماية الموجودات بشكل خاص هذا من خلال نظام رقابة داخلي فعال يعمل بموجب القانون واللوائح الداخلية على ان يتم الاشراف عليه.بشكل دور تحديثه كلما تطلب الامر ذلك,هذا فضلا عن دور الرقابة الخارجية المتمثلة في المدققين الخارجين الذين يعتمد عملهم على مبادئ واصول مهنة المحاسبة والتدقيق المعتمد وتجدر الاشارة الى ان الرقابة ليست داخلية وخارجية فحسب بل هناك اطراف تساهم بشكل مباشر في عملية الرقابة هيئة سوق المال والبنك المركزي والبورصة والغرف التجارية والصناعية وكل ما له مصلحة.[1]

3- إدارة المخاطر :

برزت الحاجة الملحة الى الاعتناء بإدارة المخاطر بسبب التطورات السريعة فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع والتحرر من القيود التشريعية الذين اديا الى ضغوط تنافسية بين المؤسسات المالية وغير المالية على سواء ففي اواخر الثمانيات اخدت الاعمال البنكية في النمو مما اتاح للتنوع الكبير في الادوات المالية للبنوك ونمو الاسواق المالية الدولية وتقديم خدمات اكثر تطورا بالإضافة الى استخدام اساليب فنية جديدة.وهكذا اصبحت الممارسة البنكية للأعمال البنكية الاساسية وغالبا ما تكون الاقل ربحية له وعلى اساس المعلومات والتعاملات في الاسواق المالية فضلا عن الابتكارات المالية وتسويق الموجودات من خلال طرح مفاهيم جديدة مثل : مبادلة القروض وتوريق الموجودات كل ذلك اصبح من المصادر الرئيسية لربحية البنك لكن ذلك ادى الى ارتفاع تقلبات العائد والتعرض لدرجات المخاطرة المالية في ذلك الوقت

[1] علاء فرحان طالب ,إيمان شيحاني المشهدي ,(2011): الحوكمة المؤسسية والاداء الاستراتيجي للمصارف, الطبعة الاولى ,دار صفاء للنشر والتوزيع: الاردن, ص52.

مما دعا الى ضرورة تشكيل ادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وتعد من اهم ركائز حوكمة البنوك لان تقليل المخاطر هو احد الاهداف المهمة لنظام حوكمة البنوك وحاول الباحثون تحديد الغرض من ادارة المخاطر بالاتي :

3-1- التعرف على الاحداث المتوقعة والمخاطر المحتملة وقياس تلك المخاطر وتقديم الخسائر التي يمكن ان تأتي عنها وإدارتها من اجل المحافظة على هذه المخاطر من خلال مستوى معين يمكن للبنك تحملها ومن ثم مساعدة الادارة العامة في اختيار النشاطات والأعمال البنكية التي يراد القيام بها.

3-2- المحافظة على الموجودات لحماية مصالح المودعين الدائنين والمستثمرين.

3-3- احكام الرقابة والسيطرة على الانشطة التي تربط موجوداتها بالمخاطر كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار.

3-4- اعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر او بعد حدوثها.وذلك بغرض منح الخسائر المحتملة او تقليلها.

3-5- حماية صورة البنك من خلال توفير الثقة للمودعين والدائنين والمستثمرين لتحرير قدرته الدائمة على توليد الارباح على الرغم من اية خسائر قد تؤدي الى تقليل الارباح او عدم تحققها.[1]

المبحث الثالث :نموذج الحوكمة في البنوك

تعد الحوكمة نظام ونموذج يتم من خلاله الحكم الرشيد للبنوك وذلك من خلال الاستفادة من مختلف المزايا التي توفرها,لذا يجب توفر نموذج جيد له ابعاد ومتطلبات .وهو الذي سنطرق له بتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الاول :أبعاد تنفيد نموذج الحوكمة في البنوك و أهم متطلباته

أولا :أبعاد تنفيد نموذج الحوكمة في البنوك

لنموذج الحوكمة في البنوك بعدين اساسين :بعد داخلي وأخر خارجي,يتمثل البعد الخارجي في القواعد الاحترازية,بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة ادارة البنك.

1- البعد الخارجي :القواعد الاحترازية

[1] علاء فرحان طالب, ايمان شيحاني المشهدي ,مرجع سبق ذكره ,ص52.

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على انها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض او التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام البنكي ,ويجب ان توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين اساسين وهما استقرار النظام البنكي وحماية حقوق الدائنين .تهدف هذه القواعد الاحترازية الى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية,تقوية سلامة البنوك وتطوير نشاطها.لذا يجب ان تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات الخاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات .ولمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف بوضع معايير للرقابة البنكية والتي يجب على البنوك احترامها والعمل من اجل ضمان السيولة والملاءة المالية تجاه عملائها.[1]

2- البعد الداخلي :طريقة ادارة البنك

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الادارة والذي له اهمية بالغة في بناء لوحة قيادة اكثر فعالية خاصة بعد ان اصبح دوره اكثر تعقيدا وأصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة[2] مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى انشاء وتطبيق انظمة رقابة داخلية والتأكد من ان كل القرارات قد تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

ثانيا :متطلبات نموذج الحوكمة الجيد للبنوك

نقصد بمتطلبات النموذج الجيد للحوكمة مجموعة العوامل الاساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة في البنوك ونذكر منها مايلي :

1- ضمان كفاءة اعضاء مجلس الادارة وإدراكهم للدور المنوط لهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية او خارجية.

2- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليين والخارجيين في ادارك اهمية الوظيفة الرقابية والتأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم وفعال للإدارة العليا.

3- ضمان توافر نظم الحوافز مع انظمة البنك وأهدافه البيئية المحيطة.[3]

---

[1] قصاص شريفة,(2010): اثر تطبيق الحوكمة على تحسين اداء المنظومة المصرفية الجزائرية,دراسة تحليلية تقييمية من 2002 الى 2010,جامعة20اوت 1955بسكيكدة,الجزائر ص.4متوفر في موقع الكتروني: https://platform.com/files/2/98716.

[2] Peongkweekimdevrinagarasiah,(2010) : relationship between corporate govemance and bank performance in malaysia during the pre and post asia an financial srisis, european journal of economoies finance and administrative science(issue21) ,p41.

[3] سعاد عوف الله,(2015): استراتيجيات التعثر المصرفي,اطروحة دكتوراه,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف,الجزائر, ص138.

4– تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وكذا القيم والمبادئ الواجب اتباعها وتكون معلومة ومتوفرة لكل العاملين داخل البنك.

5– -وضع سياسات واضحة للمسؤولية في البنك وإتباعها.

6– -تطوير اطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق وواجبات البنك.

7– تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة اعمال كل من الادارة العليا ومجلس الادارة.[1]

8– ضرورة وجود رقابة خارجية لإدارة المخاطر والمراجعة.

9– اجراء دورات رقابية وتدريبية وتكوينية لبناء اطارات في الحوكمة.

10– ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد وسلامة وفعالية الرقابة.[2]

ثالثا : دور البنك المركزي في تطبيق الحوكمة

لا يرتبط نجاح الحوكمة في البنوك فقط بوضع القواعد الرقابية تلعب البنوك المركزية دورا اساسيا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى البنوك وذلك من خلال اجراءات الرقابة البنكية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والبنكية وحقوق المودعين ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

ولهذا فان البنك المركزي يلعب دورا اساسيا في تعزيز الحوكمة الجيدة في البنوك وذلك للأسباب التالية :

1– ليس من السهل الحصول غلى اعضاء مجلس الادارة مستقلين بشكل حقيقي او الاعضاء الذين يمكن ان يحققوا في وجه المساهمين المسيطرين على راس مال البنك.

2– المخاطر المتمثلة بتعيين اعضاء مجلس الادارة يطلق عليه (شبه مستقلين) وهذا مايعطي انطباعا خاطئ للحوكمة[3].

3– ان تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن مسؤوليات إشرافية للبنك المركزي.

---

[1] بلعزوز بن علي, حبار عبد الرزاق ,(2009): الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية ,الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي20-21اكتوبر2009 ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس-سطيف, الجزائر,ص13.

[2] محمد زيدان, (2009): اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد9) ,ص21.

[3] امال عيار ,ابو بكر خوالد ,(2012): تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ,ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري المنعقد يومي6-7ماي2012 ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر-بسكرة, الجزائر, ص11.

4– ان البنوك تختلف عن غيرها من شركات المساهمة لان طبيعة عملها تحمل المخاطر اضافة الى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على اموال الغير

5– نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول اسهمها في بورصة الاوراق المالية فان وجود الحوكمة ضرورة في البنوك.

6– يحتاج اعضاء مجلس الادارة في البنوك ضمان لإدارة المخاطر التي تتعرض لها طبيعة اعمال البنوك بشكل سليم وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك[1].

المطلب الثاني :مزايا الحوكمة في البنوك

تزداد اهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الاخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث ان افلاس البنوك لا تؤثر فقط على الاطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين ,ولكن ايضا يؤثر على استقرار البنوك الاخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما.وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء البنكي والمحافظة على امواله مما يعزز الاستقرار المالي و من ثم الاستقرار الاقتصادي نذكر منها [2]:

1– تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود اي اخطاء عمدية.

2– محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الاطراف.[3]

3– بالإضافة الي تسيير الحصول على الاموال الازمة لتكلفة اقل.

4– الحد من الفساد وتأثيراته السلبية خاصة الفساد المالي والإداري.

5– رفع مستوى الاداء للمصارف ومن تم التقدم وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية للدولة,حيث ان تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي الى نتائج ايجابية اهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال.

6– جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع راس المال على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الاموال المحلية والدولية.

7– الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية.

8– حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين او كبار.

9– ضمان وجود هياكل ادارية لمحاسبة ادارة البنوك وضمان وجود رقابة مستقلة على المحاسبين المراجعين.[4]

---

[1] http://ipsdirctory.brinker.net/forum-post.aso?tdi=2045,2/3/2018,18:53.

[2] امال عياري ,ابو بكر خوالد ,مرجع سبق ذكره ص7.

[3] بادن عبد القادر ,(2008): دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية, رسالة ماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة حسيبة بن بوعلي–شلف, الجزائر, ص11.

[4] محمد مصطفى سليمان,(2008): حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين,مرجع سبق ذكره ,ص212.

خلاصة

ان التطور التقني في الصناعة البنكية من ناحية,والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية من ناحية اخرى,ادى الى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها وزيادة العمليات البنكية في سوق يتميز بمنافسة شرسة ولمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة البنكية اصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم الحوكمة في البنوك باعتباره اداة رئيسية تهدف الى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع انشطة البنك.فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا ان الحوكمة في البنوك تلعب دورا هاما في وقاية البنك من الوقوع في مشاكل وأصبحت تلقى اهتماما متزايدا في جميع دول العالم نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه لاسيما في استقرار السوق البنكي بالإضافة الى اهميتها في البنوك النابعة من كونها عنصر اساسي لتعزيز الثقة فيه.

الجزء التطبيقي

الفصل الثالث

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة من أجل التعرف على دور لجنة بازل في تطبيق الحوكمة داخل الوكالة الممثلة للبنك الوطني الجزائري بالقالة كما يتضمن الإجراءات التي قمنا بها كالمقابلة التي من خلالها وجدنا أنه يشوب نوع من الضبابية لعنوان مذكرتنا بالنسبة لبازل والحوكمة ، مع عدم تعرف موظفي الوكالة على هذا المصطلح وهذا لعدم وجود دورات تكوينية للموظفين وضعف الاتصال بين البنك المركزي كهيئة تشريعية وطنية و التقنيين التنفيذيين للبنوك الوطنية، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال هذا المبحث.

المبحث الاول: العلاقة بين بازل والحوكمة

المطلب الاول: اعمال بازل حول الحوكمة في البنوك:

أصدرت لجنة " بازل" عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، و ركزت من خلالها بالأساس على أهمية الحوكمة كما يلي:

1- مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة " سبتمبر 1998".

2- تحسين شفافية البنك" سبتمبر 1998".

3- إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية " سبتمبر 1998".

4- مبادئ إدارة مخاطر الائتمان " ماي 1998".[1]

وقد بينت هذه الأوراق حقيقة أن الاستراتيجيات والاساليب الفنية والتي تعتبر أساس الحوكمة المؤسسة السليمة داخل الجهاز المصرفي تتكون من عدة عناصر نذكر منها:

5- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير

6- توافر استراتيجية واضحة للمؤسسة، يتم ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل، ومدى مساهمة الافراد في هذا النجاح.

7- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار، متضمنا نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة .

8- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين بالبنك، ومتخذي القرارات الرئيسية والادارة العليا.

9- تدفق مناسب للمعلومات سواء الى داخل البنك أو خارجه.

10- توفر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر [2]

[1] دهمش نعيم ، اسحق ابوزر ،(2003) : تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الاردن (العدد 10) ، ص 27،30

[2] معراج عبد القادر هواري ، احمد عبد الحفيظ امجدل ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في ارساء قواعد الشفافية، ص 9،10 ، متوفر في موقع الكتروني.

www.1.pdf.ipackacst.edi.sa/edoc/1429/1700976.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل وأهم توصياتها:

أولا– مبادئ الحوكمة وفق لجنة بازل :

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدله عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة لعنوان " gouernance for banhing organizatuon enhancing corporate"

يتضمن مبادئ الحكومة في البنوك:

المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة ، وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك و أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المصارف، ولسلامة موقفه المالي أو عن صياغة إستراتيجية العمل، ولسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح أو أن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين لما يتضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك.

المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك والقيم الأخلاقية ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبيق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تصفف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص[1] ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعالمين الذين يعد والتقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة[2].

المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حد ودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم والإدارة العليا والمدرين وللعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يملك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية للإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفق للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفق لنظام فعال للرقابة الداخلية.

1جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد،(2013) : هدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، مجلة جامعة الأزهر (عدد1) ، ص260.

2 المرجع نفسه، ص260.

المبدأ الخامس: يجب على الإدارة العليا ومجلس الإدارة أن يقرأ بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الداخلية والخارجية لسلامة البنك، وباستقلال مراقبي الحسابات وموظفي الرقابة الداخلية (الالتزام القانوني) باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك مباشرة إلى مجلس الإدارة.

المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك من الآجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويل.

المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تلك المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها الهيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور العاملين والمديرين[1].

المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم كل من المجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات البنك المنفذ سواء من خلال الصلاحيات المفتوحة أو الهياكل التنظيمية لما يعزز الشفافية[2].

ثانيا: توصيات لجنة بازل:

تمثلت توصيات لجنة بازل في بعض الأسس والتقنيات اللازمة لتطبيق الحوكمة سليمة داخل الجهاز البنكي نذكر منها:

1- توفير دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم، ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
2- توفير إستراتيجية واضحة للبنك، يتم على ضوئها قياس مدى النجاح ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتحاد القرار.
4- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات .
5- توفير نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن تحديد وظائف المراجعة الداخلية، ووظائف إدارة المخاطر.

[1] respect controls governance in banls ways to avoid fnancial cisis 09/03/2018. 18.45.

[2] فكري عبد الغني ،محمد جوده،(2008) : مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المعارف القسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،- غزة، فلسطين، ص37.

6- رقابة خاصة لمراكز المخاطر والمواقع التي يتصاعد فيها تقارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين وكبار المساهمين ومتخذي القرار في البنك.

7- تدفق مناسب للمعلومات سواء من داخل البنك أو خارجه [1].

المبحث الثاني: واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية

المطلب الاول: الحوكمة البنكية حسب بنك البركة الدولي

أولا: تشكيل بنك البركة الدولي

لبنك البركة الدولي لجنة يترأسها الاستاذ ابراهيم فايز الشامسي عضو مستقل و تضم في عضويتها الدكتور باسم عوض الله و الاستاذ محي الدين صالح عضو غير تنفيذي ، بحكم عمل هذه اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب ووافقت عليه اللجنة رسميا اربع مرات على الاقل في السنة .

ثانيا: اعمال بنك البركة الدولي في مجال الحوكمة البنكية

يعمل بنك الركة الدولي في مجال الحوكمة البنكية على تحقيق مجموعة من العناصر منها :

1- تامين وجود نظام فعال و بيئة رقابة داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة و الرقابة المالية ، كما تقوم بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لمختلف التقارير بالإضافة الى ممارسة ضوابط و اجراءات الافصاح وكل ما يتعلق بالمتطلبات الرقابية و القانونية؛

2- استعراض البيانات المالية السنوية و الفصلية؛

3- تامين وجود نظم رقابة مناسبة لمختلف الاعمال والمعلومات التي يحتاجها مجلس الادارة بما في ذلك نظم و وظائف لمراقبة المخاطر و الوضع المالي بالامتثال بالقوانين و اللوائح المطبقة و افضل الممارسات المعمول بها، كما تضمن توفير المعلومات في الوقت المطلوب؛

4- الاشراف على متابعة و تنفيذ سياسة حوكمة الشركات و تقدير تقارير و توصيات مجلس الادارة بناء على النتائج المتوصل اليها .

[1] بن ثابت علال، عبدي نعيمة،(2010) : الحوكمة في المصارف الإسلامية، ملتقى حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات المتعقد يوم 09 ديسمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي- الأغواط، الجزائر، ص08.

و بالتالي فان تطبيق مختلف هذه العناصر سيؤدي الى تطبيق حوكمة بنكية سليمة .

ثالثا : الفرق بين بنك البركة الدولي و البنك الوطني الجزائري في تطبيق حوكمة بنكية سليمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا ان بنك البركة الدولي اكثر تطبيقا للحوكمة مقارنة مع البنك الوطني الجزائري حيث ان بنك البركة يسعى لتحقيق معايير الحوكمة واهدافها و اكبر مثال على ذلك انها تقوم بالإفصاح عن كافة معلوماتها بالموقع الرسمي الخاص بها[1] و هذا يدل على تطبيقها للحوكمة من خلال الافصاح والاعلان عن مختلف تقاريرها و معلوماتها حيث يقوم بالتحيين المستمر للموقع الالكتروني على غرار البنك الوطني الجزائري (وكالة القالة) والتي صرحت انها تطبق الحوكمة ومن خلال دراستنا لاحظنا ان البنك الوطني الجزائري لا يملك المصداقية الكافية و ذلك انطلاقا من موقعها الإلكتروني و توفره غير كافي الى التطبيق السليم للحوكمة بل يجب الافصاح عن مختلف المعلومات في الوقت المناسب ، فالبنك المركزي يلزمهم على فتح موقع الكتروني من اجل الكشف و التصريح بجميع المعلومات الا ان الموقع الخاص بهم لا يحتوي على أي معلومة (مجرد موقع للإشهار بالوكالة وهذا يدل على غياب الرقابة على مستوى الوكالة) .

تم اختيار بنك البركة الدولي لأنه يطبق بازل و الحوكمة معا، بالإضافة الى انه لديه فرع في الجزائر مع العلم ان هذا الفرع لا يطبق الحوكمة و اهم مؤشر تم الاعتماد عليه هو الافصاح في الموقع الالكتروني.

المطلب الثاني : واقع الحوكمة المصرفية من خلال أزمة وفضائح البنوك العمومية

رغم اعتماد مسار إصلاح مصرفي منذ سنة 1999 ، إلا أن هذا المسار لا يزال بطيئا مما أثر سلبا على محيط نشاط البنوك، حيث سجلت الساحة المصرفية أزمة مصرفية خطيرة زلزلت البنوك الخاصة وأدت إلى فقدان ثقة كامل المتعاملين الاقتصاديين ، مما أدى إلى زعزعة في مصداقية بنك الجزائر في مجال الإشراف والرقابة، كما أن البنوك العمومية التي يسودها نموذج النظام الإداري الموجه دون مراعاة مقاييس المردودية فهي بدورها سجلت فضائح ومشاكل مالية ومصرفية، الأمر الذي سارع بنداء تطبيق الحوكمة المصرفية.

-فضيحة البنك الوطني الجزائري :

ويعتبر أول البنوك التجارية في الجزائر المستقلة، تم تأسيسه بموجب الأمر(178/66) الصادر في 13 جوان 1966 نتيجة لاندماج أربعة بنوك أجنبية ، ومن أشهر المخالفات المصرفية التي سجلها نجد قضية اختلاس 3200مليار سنتيم. تعود أطوار القضية إلى نهاية سنة 2005 على مستوى ثلاثة فروع للبنك، أين تم اكتشاف اختلاس مبالغ ضخمة منذ

[1] www.al baraka.com

2002 ، تعود لثلاثة سنوات من النهب المستمر والمستتر للمال العام في غياب سلطة الإشراف والرقابة. حيث تم إيداع الحبس ستة مديرين فرعيين بما فيهم المدير العام السابق للبنك، بينما استطاع مدير فرع بنك بوزريعة من الفرار إلى لندن بمعية عائلته، بالإضافة إلى محافظي الحسابات والمفتش العام و تدور القضية حول تواطؤ كبار مسؤولي فروع البنك مع أحد العملاء عن طريق تأسيس 24 شركة وهمية وإصدار 1957 صك بدون رصيد، بعدما استفاد هذا العميل من قروض بنكية دون ضمانات وخصم لأوراق تجارية وهمية قبل وصول الإشعارات.

بالرغم من تطبيق الحوكمة للتخلص من الفساد الا انه سنة 2008 وقعت ازمة كبيرة في البنوك و هذا ناتج عن :[1]

1- منح القروض للقطاع دون ضمانات .الافراط في التوريق

2- ضعف الجهاز البنكي و المالي و عدم القدرة على تطويره نتج عنه عدم الكفاءة .

3- ظهور ارباح مبالغ فيها و كفاءات مالية و هذا ادى بالاهتمام بالربح في المدة القصيرة و تعريض البنك للمخاطر.

ان البنوك الجزائرية لم تتأثر بالأزمة بشكل مباشر انما تأثرة بالاقتصاد الدي انعكست عليه الأزمة سلبا

ظهر هذا كله بعد ظهور الحوكمة في البنوك التي جاءت للتخلص من الفساد البنكي الا انها لم تتخلص منه نهائيا

و اكبر دليل على ذلك ازمة 2008 التي مست البنوك ، و هذا ناتج عن ضعف الرقابة البنكية .

[1] نوفل سمايلي ، فضيلة بوطورة، مرجع سابق، ص ص 293 297.

المبحث الثالث:دراسة البنك الوطني الجزائري وكالة القالة" 812":

إن البنك الوطني الجزائري مؤسسة هي بنك تجاري وطني أنشأ بتاريخ 13 جوان 1966، مارس كل النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، وقد أنشأ أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي، ولها عدة وكالات وفروع في كل أقطار الجزائر أما مقره الرئيسي موجود في الجزائر العاصمة.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

أولا–تعريف البنك الوطني الجزائري

تمنذ إنشائه سنة 1966 رافق البنك الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي فهو يجوز على أكثر من 2.5 مليون زبون على الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، يقترح على كافة زبائنه منتوجات وخدمات بنكية وتأمينات عالية الرقابة تتوافق مع القوانين السارية المفعول.

وسع البنك الجزائري شبكته وضعه تحت تصرفه 211 وكالة تجارية موزعة في كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال.

لأن اختيار البنك الوطني الجزائري يعني الالتحاق بمؤسسة مالية قوية بثقافتها وكفاءة عملها. خلق البنك الوطني الجزائري مع زبائنه علاقة دائمة تقوم على أساس الشفافية والثقافة باختيار أقدم بنك وطني.

. حسب المرسوم 66. 78 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري وكذا التشريع الذي يخص الشركات التضامن ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

ثانيا– التعريف بوكالة القالة"812":

تعتبر الوكالة الخالية المتعددة والأساسية في البنوك، حيث تتكون من عدة هياكل لاستقبال الزبائن ومعالجة احتياجاتهم مهما كانت طبيعة وقطاع النشاط، ومن خلال دراستنا الميدانية للتقنيات البنكية في منح القروض، استقبلتنا وكالة القالة رقم 812 التابعة إلى ولاية الطارف، والتي هي ضمن مجموعة الوكالات التي يزخر بها البنك الوطني الجزائري، وككل وكالة تجارية تعمل على كسب ثقة الزبون وتوسيع نطاق عملها مع لأخذ الحيطة والحذر[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الوطني الجزائري . وكالة القالة . " 812":

شكل رقم (1–3) : تقديم أقسام الوكالة من خلال هيكلها التنظيمي.

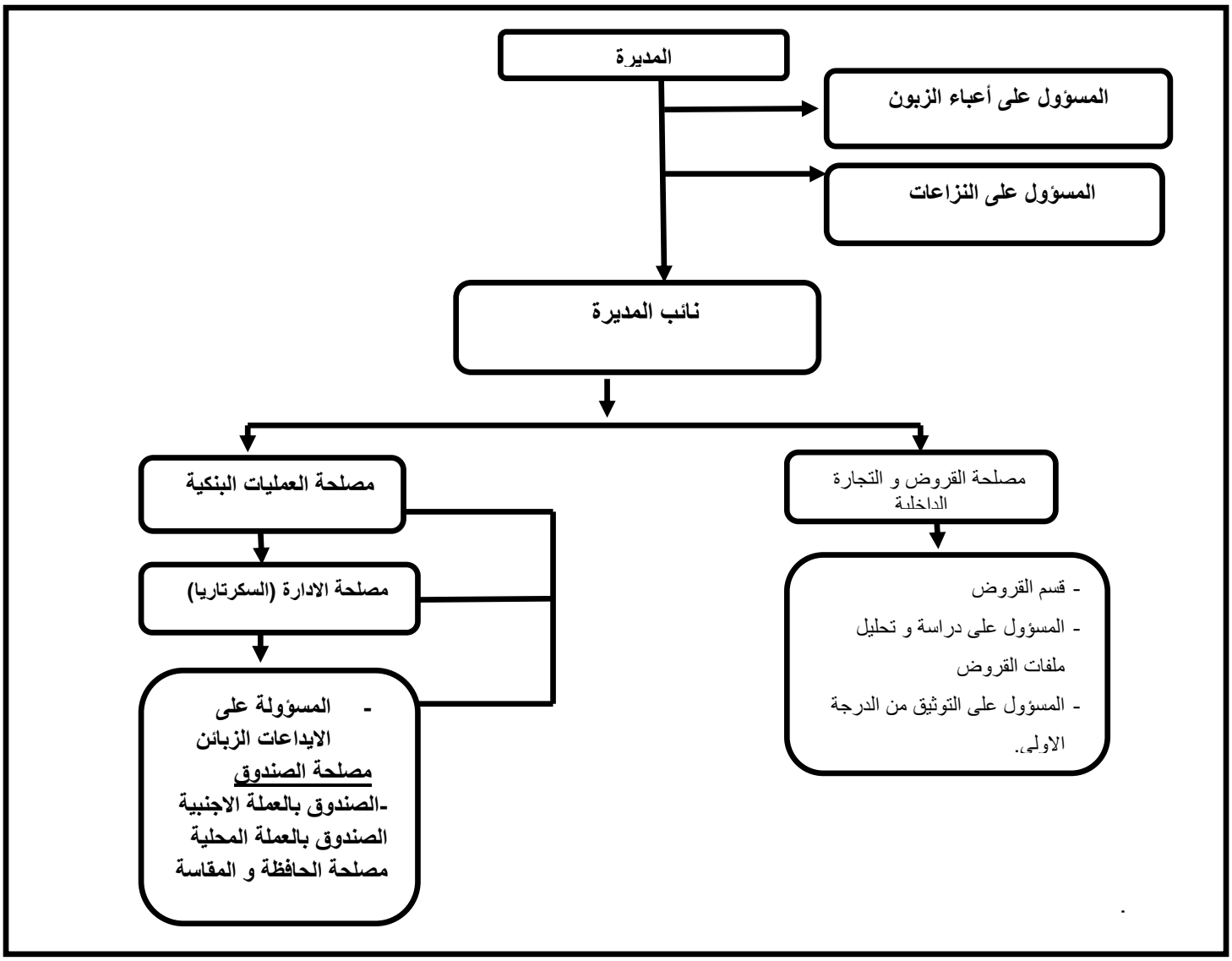

المصدر: وثائق مقدمة من طرف BNA وكالة القالة

رابعا–مهام البنك الوطني الجزائري " وكالة القالة 812" :

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام عديدة ومختلفة، وهو كأي بنك تجاري يستلم الودائع من المودعين ويقوم بالخدمات المهنية وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات، وعموما يمكن تلخيص أهم مهامه فيما يلي:

1– القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات والتحويلات... الخ؛

2– تمويل المؤسسات الجديدة التي تنشأ في إطار التسهيلات والتشريعات الممنوحة من طرف الدولة للاستثمار الخاص والوطني، مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛

3– منح القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، وكذلك القيام بعمليات الصندوق؛

4– تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في السندات العامة والأسهم؛

5– يلعب دور الوساطة في العمليات المالية بالبورصة؛

6– تمويل التجارة الخارجية كما يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعيتها؛

7– تنمية و ازدهار الاقتصاد الوطني؛

8– تدعيم كافة النشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم؛

خامسا–أهداف البنك الوطني الجزائري BNA " وكالة القالة 812":

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق عدة أهداف من بينها نذكر:[1]

1 – تحسين التسيير وجعله أكثر للتكييف مع التطورات وذلك بإدخال تقنيات حديثة وجديدة في ميدان التسيير و التسويق؛

2– احترام البنك للقواعد والقوانين المنصوص عليها في قانون النقد والقرض؛

3– تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة الاتصال"SWIFT" التي لها اتصال 24 ساعة مع البنك الوطني الذي يعتبر المنسق للبنوك التجارية؛

4– العمل على تسيير المحكم للموارد البشرة؛

5 – توسيع الشبكة البنكية والتقرب من الزبائن؛

6 – تطوير أنظمة المعلومات والوسائل التقنية؛

[1] وثائق مصرح بها من طرف البنك

7 – مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة، وتكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة وتحسين إدارة الموارد البشرية.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لوكالة القالة 812

عرض تحليلي لإطارات الوكالة

المدير : يتمثل في السيدة صواب حورية

المحور الاول : تحليل البيانات الشخصية:

1 . توزيع عمال الوكالة حسب الجنس:

الجدول (3–1) :توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
أنثى	03	%25
ذكر	09	%75
المجموع	12	%100

الشكل (3–1) : تمثيل بياني لتوزيع الموظفين حسب الجنس

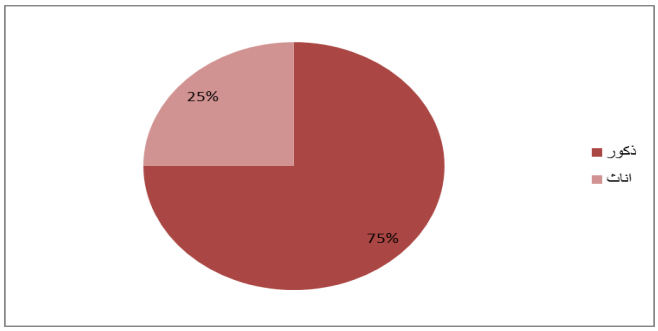

يبين الجدول رقم (3–1) 25% من فئة الإناث و 75% من فئة الذكور أي أن نسبة الذكور في البنك أكبر من الإناث.

2 . توزيع الفئات العمرية لعمال الوكالة :

الجدول رقم(3-1): توزيع الفئات العمرية لعمال الوكالة

العمر	التكرار	النسبة
من 30 إلى 35 سنة	03	% 25
من 35 إلى 40 سنة	05	%41.6
من 40 إلى 50 سنة	02	%16.7
فوق50 سنة	02	%16.7
المجموع	12	100

الشكل (3-2) تمثيل بياني للفئات العمرية في الوكالة

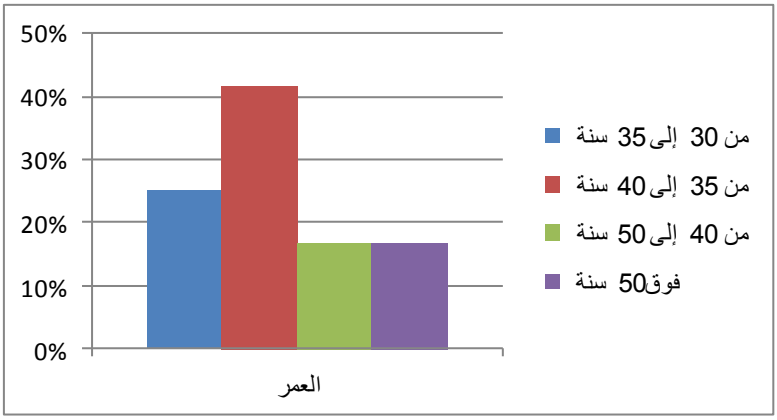

يبين الجدول رقم (02) 25% بلغت أعمارهم بين 30 و 35 سنة و41.6% من 35 إلى 40 سنة و 16.7% سنة من 40 إلى 50 سنة و 16.7% فوق 50 سنة، وذلك يتناسب مع مدى خبرة عمال الوكالة.

3 . المؤهلات العلمية لعمال الوكالة :

الجدول (3-3) : يمثل المؤهلات العلمية لعمال الوكالة

المؤهلات العلمية	التكرار	النسبة
غير متحصل على شهادة البكالوريا	04	%33.5
متحصل على البكالوريا	01	%8.3
شهادة الليسانس	05	%40.7
دراسات عليا	02	%16.7
المجموع	12	%100

الشكل (3-3) تمثيل بياني يمثل المؤهلات العلمية

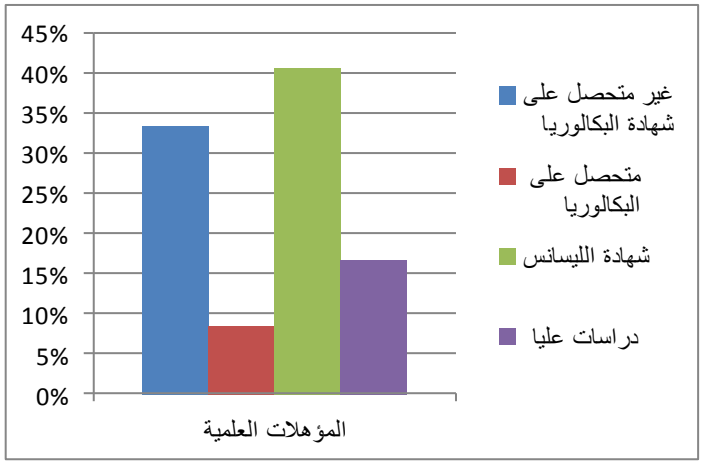

يبين الجدول (03) أن 33.5% مؤهلهم العلمي غير متحصلين على البكالوريا و 8.3% مؤهلهم العلمي بكالوريا فقط 41.7% شهادة الليسانس و 16.7% متحصلين على دراسات عليا، و تدل أن نسبة الحاملي على شهادة الليسانس أكبر نسبة وهذا حسب مصداقية لإجابة مديرة البنك.

4. توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات الخبرة

الجدول (3-4) يمثل توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات الخبرة.

السنوات	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	03	%25
من 05 إلى 10 سنوات	03	%25
من 10 إلى 20 سنة	04	%33.5
فوق 20 سنة	02	%16.6
المجموع	12	%100

الشكل (3-4) توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات الخبرة:

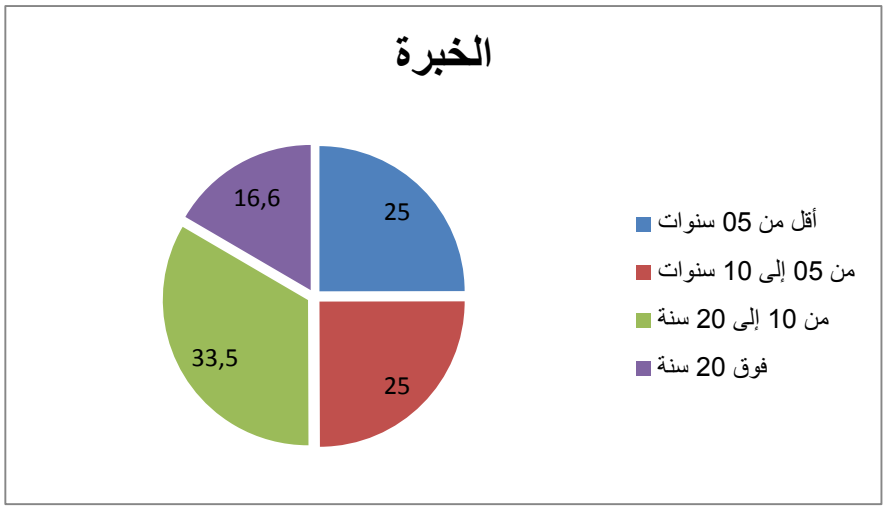

يبين الجدول (04) أن 25% من الموظفين سنوات الخبرة لديهم أقل من 05 سنوات و 25% من 05 إلى 10 سنوات و 33.5% تراوحت سنوات الخبرة لديهم من 10 إلى 20 سنة و 16.6% خبرتهم تفوق 20 سنة حيث كانت الفترة أكثر من 10 سنوات أكبر نسبة 33.5% مما يبدي الخبرة العميقة لأفراد الوكالة.

5 . توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات التخصص

الجدول (3-5) توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات التخصص

الشخص	التكرار	النسبة
بنوك	01	%8.3
مالية	03	%25
محاسبة	02	%16.7
أخرى	01	%8.3
المجموع	07	%58.3

الشكل (3-5) توزيع موظفي الوكالة حسب سنوات التخصص

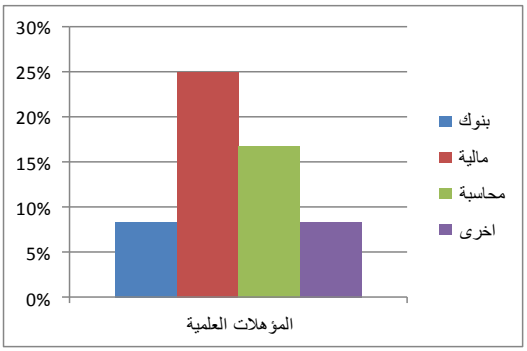

كما أشرنا سابقا أن 07 من الموظفين متحصلين على شهادة الليسانس لذا كان المجموع 07 من 12، نلاحظ أن 8.3% متحصلين على شهادة الليسانس تخصص بنكي، و 25% مالية و 16.7% ذات شهادات محاسبة و 8.3% من تخصصات أخرى بعيدة على الاقتصاد ومنه نلاحظ وجود في التخصصات العلمية في الوكالة، و هناك نسبة 41.7% غير متحصلين على شهادة الباكالوريا كما اشرنا سابقا في المؤهلات العلمية.

6 – توزيع موظفي الوكالة حسب التسلسل الوظيفي :

الجدول (3-6) توزيع موظفي الوكالة حسب التسلسل الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة
مسير	05	%41.6
إطار	05	%41.6
تقني	0	%0
موظف	02	%16.7
المجموع	12	%100

الشكل (3-6) توزيع موظفي الوكالة حسب التسلسل الوظيفي

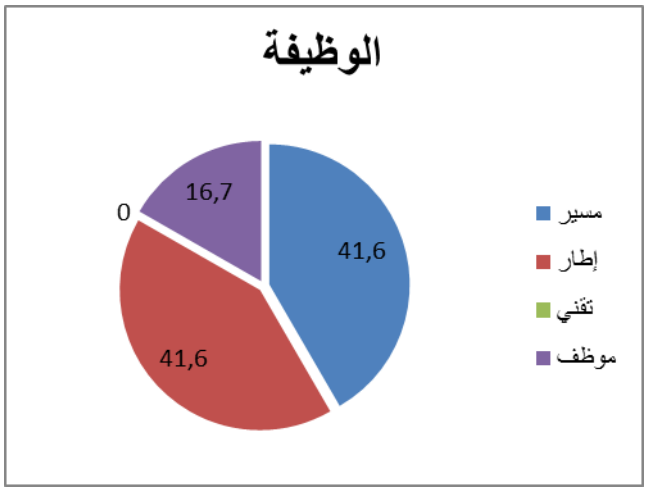

نلاحظ أن نسبة 41.6% من الموظفين بهيئة مسيرين و 41.6% إطارات و 16.7% موظفين عاديين، أما ذو تخصص تقني فهو ذو نسبة معدومة 0%.

المقابلة مع تحليل الأسئلة ومن خلال الإجابات:

أولا: نريد الإشارة إلى أننا قمنا بالمقابلة مع 05 أعضاء يعلمون في البنك والذين يشتغلون المناصب التالية:

1- المديرة

2- نائب المديرة

3- رئيس مصلحة الوكالة

4- المسؤول على التوثيق من الدرجة 01

5- المسؤول على النزاعات

حيث قمنا بمقابلة مديرة البنك وطرح الأسئلة ومن خلال إجابتها قمنا باستنتاج عدم معرفتها إلى بازل و الحوكمة فأردنا الاتساع في معلوماتنا والحكم الجيد على موظفين البنك قمنا بمقابلة الإطارات الأخرى وكانت كالآتي:

المحول الأول: ثقافة العمالة في الوكالة لمصطلاحات الدراسة

السؤال الأول : أصل اتفاقيات بازل

جدول رقم (3-7) : جدول توضيحي لإجابات الموظفين داخل الوكالة

	نعم	لا
جزائرية فقط	0	×
دولية	04	×
اتفاقية ثنائية	0	×
لا اعلم	01	×

حيث كانت الإجابة منحصرة على أن لجنة بازل دولة وهذا بإعانتنا لهم مع شرح المصطلح كما وجدنا اجابة لا اعلم مع شخص من الوكالة و ذلك لعدم معرفته المصطلح وعدم فهمه له بالرغم من شرحنا له المصطلح

السؤال الثاني : هل ترى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى:

جدول رقم (3-8) :هدف اتفاقيات بازل حسب موظفي الوكالة

	نعم	لا
الحماية	01	×
الرقابة	04	×
التطور	01	×
لا اعلم	01	×

حيث ان العينة كانت إجابتهم أن لجنة بازل تهدف إلى الرقابة كما وجدنا اختلاف في إجابة أحد الموظفين على أن بازل تهدف إلى كل من الرقابة والتطور والحماية، في حين أن أحد منهم الذي لم يقم بالتعرف على لجنة بازل بالتأكيد لم تكن له أيضا إجابة على سؤالنا هذا.

السؤال الثالث: جاءت مجموعة بازل بمجموعة من المؤشرات فأي مؤشر من المؤشرات ترى أن على البنك واجب الالتزام به .

جدول رقم (3-9) : أهم مؤشرات اتفاقية بازل الواجب التطبيق

	نعم	لا
وضع أوزان ترجحية مختلفة بدرجة مخاطر الأصول	01	×
الإلتزامي الاحتياطي	04	×
وضع حد لمعدل كفاءة رأس المال 8%	02	×

نجد اختلاف في الإجابات هناك من كانت إجابته منحصرة في الاحتياطي الإلزامي فقط ، وهناك من يرى أنه يجب الالتزام بالمؤشرات الثلاثة كما نجد من كان وجهة نظر يجب الالتزام بالمؤشر الأول والثاني فقط.

السؤال الرابع : كان السؤال مفتوح والمتمثل في: كيف يتم الحذر من الخطر المصرفي؟

حيث لم تختلف الإجابات في هذا السؤال لكن هناك من قام ببعض الإضافات وكانت متمثلة كالآتي:

1– الضمانات.

2– الوثائق القانونية.

3– كيفية مقابلة العميل.

4– السن.

5– شخصية العميل التي تم اكتشافها من خلال مقابلة العميل.

6– آليات محاربة تبيض الأموال.

7– وفي الأخير أشار أن هذه الإجراءات كلها راجحة إلى التسيير الحاكم والناجع للمؤسسة الذي يجب اتباعه للحد من المخاطر.

السؤال الخامس: هل يمكن للعميل الاطلاع على القروض الممنوحة للغير من طرف البنك للسنوات الماضية:

جدول رقم (3–10) :

السؤال	نعم	لا
حق العميل في الاطلاع على القروض الممنوحة للغير	03	02

كانت الإجابات مختلفة بين العينة التي قمنا بمقابلتها حيث هناك من كانت إجابته أنه من حق العميل الاطلاع على نسبة القروض في السنوات الماضية في حين كانت إجابة تعاكس إجابتهم أنه ليس من حق العميل الاطلاع على نسبة القروض.

المحور الثاني: الحوكمة داخل الوكالة :

السؤال الأول : ما هي الحوكمة من وجهة نظرك؟

جدول رقم (3-11) : علاقة الحوكمة بالتسيير

	نعم	لا
التسيير الجيد	02	×
التسيير الرشيد	03	×
التسيير	00	×
لا اعلم	00	×

كانت الإجابات مختلفة حيث وجدنا إجابة عدم التعرف على المصطلح كما كانت الاختلاف في أن البعض يرى أن الحوكمة هي التسيير الجيد والبعض الأخر يرى أنها التسيير الرشيد.

السؤال الثاني: تمارس الرقابة من طرف:

جدول رقم (3-12) : الجهات المسؤولة عن الرقابة الخارجية للوكالة

	نعم	لا
الرقابة من طرف البنك المركزي "الطارف"	00	×
بنك عنابة	01	×
الاثنين معا	02	×
لا اعلم	02	×

هناك كان اختلاف كبير و عدم معرفتهم لمن يقوم بالرقابة وهذا من خلال إجابتهم المتناقضة فمن بين العينة الذين قمنا بمقبلتهم أكدوا أنه تتم مراقبتهم، من خلال البنك الجهوي بالجزائر و البعض كانت إجابتهم أنه تتم مراقبتهم من خلال البنكيين ومنهم من أجاب أنه يتم المراقبة من خلال بنك عنابة، كانت كل إجابة تنفي الإجابة التي سبقتها، مع الإشارة أن بنك (الطارف ، القالة) تابعين إلى بنك عنابة الجهوي، إدارتهم الرئيسية بمدينة عنابة.

السؤال الثالث : هل هناك نظام للإعلام الآلي للرقابة في الوكالة ؟

جدول رقم (3-13) : وجود أنظمة للإعلام الآلي داخل الوكالة

السؤال	نعم	لا
وجود أنظمة للإعلام الآلي داخل الوكالة	05	00

نعم هناك نظام لرقابة الوكالة وليس بنظام إعلام الي وحيد إنما هناك العديد من الأنظمة تحافظ على رقابة البنك

السؤال الرابع : تمارس الرقابة بصفة:

جدول رقم (3-14) : الرقابة الدورية الخارجية داخل الوكالة

	نعم	لا
ثلاثية	02	×
سداسية	01	×
سنوية	02	×

كانت الإجابات مختلفة تماما، هناك من صرح أن الرقابة تمارس بصفة ثلاثية وسداسية سنوية معا، وهناك من قال أنها تمارس بصفة ثلاثية فقط والأخر بصفة دورية فقط ومنهم من قال أنها تكون بصفة سنوية اختلاف كبير في إجابتهم.

السؤال الخامس: ما هي الوثائق التي يتم التدقيق فيها؟

كانت الإجابة مختلفة حيث كانت كالآتي أن هذه الوثائق تتمثل في:

1- الضمانات (عقود الرهون)
2- الوضعية المالية(CREAM)
3- الوثائق القانونية
4- الوثائق المحاسبية

كما وجدنا شخص من بين هذه الإطارات التي قمنا بمقابلتها لا يعلم أي من الوثائق الموجودة التي يجب أن يتم التدقيق فيها.

السؤال السادس: ما هي المؤشرات التي يتم عرضها على الموقع الالكتروني:

جدول رقم (3-15) : المعلومات المتوفرة على الموقع الاليكتروني للوكالة

	نعم	لا
معدل الفائدة	04	×
حجم القروض	03	×
حجم الودائع	03	×
عدد المتعاملين	03	×
الوضعية المالية للبنك	00	05

هناك من صرح أنه يتم التصريح في الموقع الالكتروني عن معدل الفائدة فقط ومن كانت إجابة أنه يتم التصريح على المؤشرين الأوليين فقط ومن كانت إجابته شاملة كل المؤشرات باستثناء الوضعية المالية للوكالة. الدي كانت اجابتهم موحدة انه لا يتم التصريح بالوضعية المالية للوكالة

السؤال السابع : هل تقوم الوكالة بتطبيق مبادئ الحوكمة ؟.

وهناك كانت الإجابات معممة بنعم أنه يتم تطبيق مبادئ الحوكمة، إلا أنه هذه الإجابة من وجهة نظرنا نحن الطالبتين وحسب الإجابات السابقة فهي ليست ذات مصداقية.

المحور الثالث : الإفصاح و الشفافية:

السؤال الأول: الإفصاح من الوكالة عن طريق:

جدول رقم (3-16) : طرق الافصاح عن المعلومات من طرف الوكالة

	نعم	لا
موقع الانترنت	05	×
طرق أخرى	05	×

كانت نفس الإجابات بالنسبة لجميع من قمنا بمقابلتهم أنه يتم الإفصاح من طرف الوكالة عن طريق الانترنت أو المنشورات ...الخ

السؤال الثاني: من يحق له الاطلاع على القوائم المالية؟

–مديرة البنك كانت الإجابة الوحيدة، وأنه لا غير المديرة له هذا الحق.

السؤال الثالث : هل البنك يقوم بالإفصاح بكافة المعلومات التي ترتبط بكافة أنشطته وعملياته ؟

جدول رقم (3–17) : حجم التصريحات بالنشاط لدى الوكالة

السؤال	نعم	لا
تصرح الوكالة بكافة النشاطات و العمليات	00	05

كانت الإجابة بلا ومتفق عليها من طرف الإطارات 05 أنه لا يتم التصريح بأي نشاط من نشاطاته فتغير أمور وعمليات سرية تخص الوكالة لا غيره.

السؤال الرابع: في حالة سوء الرقابة وتعرض المحاسب لخطأ هل يعتبر هذا أحد المخاطر التي يعرض لها البنك؟ وهل يتم الإفصاح عن هذا الخطر؟.

جدول رقم (3–18) : علاقة الأخطاء المرتكبة من طرف المحاسب بتعرض الوكالة للخطر

السؤال	نعم	لا
علاقة الأخطاء المرتكبة من طرف المحاسب بتعرض الوكالة للخطر	05	00

اعتبر إطارات الوكالة أن هذا الخطأ بمثابة قد تتعرض له الوكالة ويتم الإفصاح به لأنه قد يضر مهام البنك ويؤثر على سمعته.

السؤال الخامس: هل البنك يقوم بتقديم بتوقع صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة ؟

جدول رقم (3–19) : توقعات الوكالة بالأخطار المستقبلية

السؤال	نعم	لا
توقعات الوكالة بالأخطار المستقبلية	05	00

أن الوكالة تقوم بالتصريح وتقديم صورة واضحة عن المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها البنك.

السؤال السادس: هل تقوم الوكالة بالإفصاح عن سياسته في عملية إدارة المخاطر؟

جدول رقم (3–20) : مدى توقع موظفي الوكالة بالأخطار

السؤال	نعم	لا
توقعات الوكالة بالأخطار المستقبلية	05	05

كان هناك تناقض في إجابتهم فهناك من أجابنا أنه لا يتم الإفصاح عن سياستهم في حين أن البعض أجابنا بنعم يتم الإفصاح عن سياسته في عملية إدارة المخاطر وهذا ليس من المنطق.

السؤال السابع: ما مدى التزام الوكالة بمبدأ الرقابة ؟

جدول رقم (3–21) : مدى التزام الوكالة بمبدأ الرقابة

	نعم	لا
بشكل جيد	**05**	×
متوسط	**04**	×
ضعيف	**00**	×

كانت الإجابات تنحصر بين الالتزام البنك بمبدأ الرقابة بشكل جيد ومتوسط.

السؤال الثامن : هل هناك إطار فعال للحوكمة البنكية ؟

جدول رقم (3–22) : الاطار الفعال للحوكمة في الوكالة

السؤال	نعم	لا	**لا اعلم**
الاطار الفعال للحوكمة في البنوك	02	02	01

انحصرت الإجابة بين الموظفين الذين قمنا بمقابلتهم بين نعم ولا فهناك من يرى أن الحوكمة البنكية كانت ذات إطار فعال والبعض الأخر لا أنها لم تغير من مجرى العمل البنكي، بينما كانت اجابة وحيدة لعدم معرفته الحوكمة ذات اطار فعال .

السؤال التاسع : هل يتم استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة الوكالة في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم ؟

جدول رقم (3-23) : اتخاذ القرارات في الوكالة

السؤال	نعم	لا
اتخاذ القرارات في الوكالة	05	00

قد كانت إجابتهم مثقفة و موحدة أنه يتم استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة الوكالة في حال كان القرار سوف يؤثر على مصالحهم.

السؤال العاشر : هل تعمل الوكالة على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح ؟

جدول رقم (3-24) : علاقة الوكالة بالأطراف الخارجية

السؤال	نعم	لا
علاقة الوكالة بالاطراف الخارجية	05	00

من خلال الإجابات لاحظنا أن البنك يقوم بتشجيع وتدعيم أصحاب المصالح.و بالتالي فعلاقة البنك بالاطراف الخارجية جيدة من خلال معاملاتهم و تشجيعهم

السؤال الحادي عشر: مبالغ وسوق السحب.

لاحظنا الاختلاف الكبير في الإجابات من خلال السحب التي يتم سحبه فورا، والسحب الغير فوري ومدته، حيث هناك من أجابنا أنه يتم سحب الفوري بقيمة 100.000 وفي حال المبلغ أكثر منه يعد 30 د ومن أجاب أن السحب الفوري بمبلغ أقل من 3000.000 وفي حال كان المبلغ أكثر منه يتم السحب بعد 48 H.

علاقة البنك بالرقابة:

السؤال الثاني عشر : التقارير تكون لجنة دورية

جدول رقم (3–25) : التوزيع السنوي للتقارير المقدمة من طرف الوكالة

	نعم	لا
ثلاثية	02	×
سداسية	01	×
سنوية	03	×

كانت الإجابات مختلفة أن التقارير تكون بصفة ثلاثية وكانت إجابة البعض شاملة ثلاثية، سداسية، سنوية.

س13: من يقوم بكتابة التقارير :

- المدير
- نائب المدير
- المحاسب

المحور الرابع: مدى الالتزام بتطبيق الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل في البنوك الجزائرية.

- **تتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالأهلية والنزاهة:** كانت كل الإجابات بنعم وهذا معناه أن أغلبية أفراد البنك يصرحون بأن أعضاء مجلس الإدارة تم تعيينهم على أساس خبراتهم الإدارية ومؤهلاتهم العلمية.
- **تنوع المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة:** نلاحظ أن نسبته كانت 100% على تنوع المؤهلات علمية وهذا يدل على أن أعضاء مجلس الإدارة ذو مؤهلات علمية مختلفة ومتنوعة.
- **تمتعهم بسيرة حسنة:** نلاحظ أن كل أفراد البنك ذو سيرة حسنة أي ما يعادل نسبة 100% أي أنهم كلهم ذو سيرة حسنة ولم يسبق الحكم على أحدهم بتهمة الإفلاس أو عدم سداد لديونه.
- **حرية الحصول على معلومات:** أن أعضاء مجلس الإدارة لهم حرية الوصول للمعلومات الصحيحة وذات الصلة وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه.
- **وجود قوانين تحدد واجبات الأعضاء ومسؤولياتهم:** أنه هناك مجموعة من القوانين التي تنظم عمل مجلس الإدارة وتحدد واجباته ومسؤولياته.

المحور الخامس: أثر تطبيق الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل في البنوك العمومية، كانت واجباتهم تدل أن أثر الحوكمة وفق بازل على أنها:

- **تعزيز الثقة المتعاملين في البنك:** أن تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية وخاصة مبدأ الشفافية يساعد على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك، لأنهم يكونوا على دراية بالوضعية المالية له فيكونون أكثر راحة في التعامل معه الأمر الذي يساهم في تطوير مؤشرات البنك.
- **تحسين سمعة البنك:** بالأخذ بعين الاعتبار إجابتهم أن تعامل البنك مع منع حدوث الأزمات المالية وعلى وجه التحديد قاعدتي الإفصاح والشفافية وبالتالي هذا يساعد على تحسين سمعة البنك في المحيط الذي ينشط فيه.
- **منع سوء الاستغلال المناصب لمصالح شخصية:** فيما يتعلق بمدى مساهمة تطبيق قواعد الحوكمة في التقليل من سوء استغلال المناصب لأغراض شخصية وهذا دليل على أهميته تبني قواعد الحكومة وبالأخص قاعدة المساءلة وهذا ما يمنعهم من استغلال المراكز التي يشغلونها بهدف تحقيق أهداف شخصية وتفضيل المصلحة العامة للبنك عن مصالحهم الخاصة.
- **المساعدة على تحمل المسؤولية:** هذا يثبت أن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في البنوك يجبر الموظفين على تحمل المسؤولية وحثهم على احترام القانون الداخلي للبنك والتعليمات الموجهة لهم.
- **تحسين رفع مستوى أداء البنك:** أن احترام البنك لمعايير اختيار وتعيين الموظفين التي جاءت في إطار الحوكمة كالكفاءة والجدارة والخبرة يساهم بشكل كبير، في تحسين أداء البنك ورفع مستواه كما يجنيه التعرض لمخاطر سوء التسيير وسوء استغلال موارد البنك.
- **الكشف عن الأخطاء:** هذا معناه أن تطبيق قواعد الحوكمة وأهمها تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة ودورية يساهم في الكشف عن الأخطاء قبل تفاقمها كما يساعد على اتخاذ الإجراءات والتدابير الأزمة لتجنبها قدر الإمكان.
- **تخفيض درجة المخاطر وتقليل التعثر:** يمكننا الجزم بأن التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة يعمل على تشجيع المؤسسات التي تتعامل معها على تبني هذه القواعد مما يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطر عند التعامل مع البنك وتقليل من التعثر المصرفي.

خلاصة :

قمنا في هذا الفصل بالتحدث على واقع لجنة بازل والحوكمة في الوكالة الممثلة للبنك الوطني الجزائري بالقالة ، من خلال المقابلة التي قمنا بها ومجموعة الاسئلة حول مضمون اتفاقية بازل والحكومة لتطبيق قواعدها في البنوك وقد وصلنا الى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- وجود غموض كبير لمعرفة مصطلح بازل والحوكمة.
- غياب تنفيذ اتفاقية بازل وقواعدها في الوكالة والاهداف التي تدفع هذه الاتفاقية لتحقيقها.
- هناك فصل بين الرقابة كآلية للحوكمة و تطبيق الحوكمة فهي عبارة عن رقابة ادارية روتينية كما كان هناك تعارض في الاجابات لم يتم الافصاح عن الهيئة المباشرة للرقابة .
- نسبة الاحتياطي الالزامي للبنك قدر بـ 5 ملايين دج على غرارا ما نصت عليه الاتفاقية.
- التزام البنك بقواعد الافصاح والشفافية حول أنشطة العمليات التي يقوم بها البنك.
- عدم انتهاج المبادئ التي قامت بوضعها لجنة بازل لتعزيز الحوكمة في البنوك.
- وفي الاخير توصلنا أن الحوكمة تطبيق في البنك لكن لازالت في مراحلها الأولى.
- استنتاجنا وجود سياسة فعالة لإدارة المخاطر في البنك واستراد القروض وهذا لوجود لجنة لإدارة المخاطر والرقابة

وهذا من خلال المقارنة بين استرداد نسبة القروض القروض في 2016، 2017.

CCIR= 51% كانت في 2016 نسبة وفي 2017: 59.6%

CES = 15% في 2016 و 37.77 % لسنة 2017.

ومنه إن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على إدارة المخاطر وبالأخص خطر عدم التسديد.

الخاتمة

خاتمة

ساهمت لجنة بازل في ظهور الحوكمة في البنوك و ذلك من خلال مختلف الأزمات التى ظهرت في تلك الأونة ,حيث تعتبر اتفاقية بازل من أهم التطورات العالمية التي مست القطاع البنكي و معظم دول العالم,ذلك لأن هده التطورات جاءت لمواجهة تحديات خطيرة يواجهها هدا القطاع في ظل مشاكل تعاني منها البنوك وذلك لسوء تطبيق الحوكمة السليمة .

حيث أصبح من الضروري الاهتمام بمفهوم حوكمة البنوك باعتباره أداة و كيفية تهدف الي الحكم الجيد و الاشراف الفعال علي جميع أنشطة البنوك.

اختبار الفرضية:

- ✓ **الفرضية الاولى** : فرضية صحيحة وذلك لان لجنة بازل من أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي و الرقابة البنكية باعتبارها لجنة استشارية وذلك بوضعها مبادئ ومعايير جيدة لحوكمة البنوك .
- ✓ **الفرضية الثانية** :فرضية صحيحة لان الحوكمة تعتبر هي الحكم الرشيد لضمان ادارة فعالة للبنوك وذلك من خلال الافصاح والشفافية.
- ✓ **الفرضية الثالثة** :فرضية صحيحة باعتبارهم ان توصيات لجنة بازل تعد من الأسس والتقنيات اللازمة لتطبيق حوكمة سليمة داخل النظام البنكي الذي يعتبر من اهم الركائز الاقتصادية.
- ✓ **الفرضية الرابعة** :فرضية خاطئة ذلك ان البنوك الجزائرية لاتزال في المرحلة الاولى لتطبيق قواعد الحوكمة ويتجلى ذلك في القوانين التي لم تطبق بعد واكبر مثال على ذلك غياب الافصاح عن المعلومات في الموقع الالكتروني وتحيينه المستمر.

النتائج :

1-يعد تطبيق الحوكمة في البنوك له انعكاس ايجابي , ليس فقط بتطبيق القواعد التي نصت عليها لجنة بازل للرقابة البنكية وذلك بوضع قوانين خاصة تساعد علي تسهيل ممارسة الحوكمة و تكيف نظامها .

2-الممارسة السليمة للحوكمة يؤدي عامة الي دعم و سلامة الجهاز البنكي و ذلك من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة علي البنوك ومراقبة العمليات البنكية .

3–عدم الافصاح و الشفافية من طرف البنوك الجزائرية .

4–عدم التقيد بنشر المعلومات في المواقع الالكترونية الخاصة بالبنك .

5–ضعف الرقابة و الاشراف من طرف بنك الجزائر .

6-فقر البنوك الجزائرية علي الأنظمة و الطرق الحديثة لتقييم و قياس مخاطر التشغيل و السيولة .

7–فقدان البنك الوطني الجزائري لهيئات رقابية قوية قادرة علي التدخل المبكر للمحافظة علي مستوي الأموال الخاصة .

8–اعتماد البنوك الجزائرية علي بعض مؤشرات اتفاقية بازل كخطر الائتمان فقط وهذا علي غرار ما قدمته الاتفاقية من مخاطر السيولة و السوق .

9–السيولة كاحتياطي ليس نسبة من رأس مال البنك أو الوكالة و انما تقدير جزافي تحدده ادارة البنك بالنسبة للوكالة المبلغ المحدد يوميا 50000دج مع أن الوكالة تتصرف يوميا .

توصيات :

1- ضرورة عقد دورات تدريبية و ندوات متخصصة و كذا مؤتمرات علمية بصفة دائمة و مستمرة.

2- ضرورة الاعتماد على نظام الحوكمة في البنوك الجزائرية بغرض تعزيز كفاءة الجهاز البنكي ، و تحقيق اكبر قدر ممكن من الشفافية الذي من شأنه تعزيز الثقة .

3- الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل على مستوى البنوك للتقليل من المخاطر و الفساد .

4- تعرف إدارة البنك على أهمية الحوكمة البنكية مما يساعد على تنفيذها و هنا يظهر كل من مجلس الإدارة و لجان المتابعة و لجان المراقبة و التفتيش.

5- حتمية نشر المعلومات ككافة المتعاملين مع البنك بصفة منتظمة.

6- تحيين المواقع الالكترونية بشكل دائم و مستمر .

7- عقد مؤتمرات و ملتقيات تجمع بنك الجزائر و البنوك الجزائرية للتوعية بأهمية معايير بازل و كيفية .

أفاق الدراسة :

بعد التطرق لهذه الدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوعي بازل و الحوكمة و من أهمها :

1-دور الرقابة المصرفية في ظل مقررات لجنة بازل.

2-حوكمة البنوك و دورها في الحد من المخاطر البنكية .

3-حديث النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة .

قائمة المراجع

أولا :الكتب

- الشويات محمود،(2014) :الحاكمية والفساد الاداري والمالي، الطبعة الاولى، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الاردن.

- لخضيري محمد احمد ،(2005) :حوكمة الشركات، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية ،القاهرة.

- الخطيب سمير، (2008) :قياس وادارة المخاطر بالبنوك، الطبعة2، منشاة المعارف، الاسكندرية.

- الربيعي حاكم محسن ، حمد الحسين راضي، (2011) :حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة ،الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن .

- الشمري صادق راشد ،(2014) :ادارة العمليات المصرفية-مداخل وتطبيقات ،دار اليازردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

- جهاد خليل،(2009) :دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد ،فلسطين.

- حماد طارق عبد العال ،(2005) : حوكمة الشركات(المفاهيم و المبادئ التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف) ،الدر الجامعية ،مصر.

- سليمان محمد مصطفى،(2008)،حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفذيين ،الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر.

- سليمان محمد،(2006) :حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ،الدر الجامعية ،الاسكندرية، مصر.

- صلاح حسن، (2010) : الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال ،الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث ،القاهرة.

- طالب علاء فرحان، ايمان شيحاني المشهدي ،(2011) :الحوكمة المؤسسية والاداء الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن.

-المكاوي محمد محمود،(2011) البنوك الاسلامية ومازق بازل من منظور المطلوبات واستفاء مقررات بازل1،2،3، دار الفكر والقانون، مصر.

-الموسوي ضياء مجيد،(2013) :عولمة الحوكمة المالية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

-حشاد نبيل،(2004) :دليلك الى اتفاق بازل2، الطبعة الاولى، اتحاد المصارف العربية، مصر.

-دريد كمال ال شبيب،(2012) :ادارة البنوك المعاصرة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

- عبد المطلب عبد الحميد،(2005) :العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر.

- عبد المطلب عبد الحميد،(2013) :الاصلاح المصرفي ومقررات بازل3،الطبعة الاولى،الدار الجامعية، الاسكندرية.

- عصام مهدي محمد عابدين،(2014) :دور ممثلي المال العام في مجلس ادارة البنوك والشركات، الطبعة الاولى، دار ابو المجد للطباعة، مصر.

-غضبان حسام الدين ،(2014) :محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.

ثانيا :الرسائل الجامعية

- الزعابي تهاني محمود مجمد،(2008) :تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

- عثماني ميرة،(2012) :اهمية تطبيق الحوكمة في البنوك واثرها على بيئة الاعمال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

- قارون احمد،(2013) :مدد التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

- لعراف فايزة،(2010) :مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر.

- ابراهيم اسحاق نسمان،(2009) :دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

- بادن عبد القادر ،(2008) : دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي—شلف، الجزائر.

- دياب رنا مصطفى،(2014) :واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الادارة والسياسة للدرسات العليا، جامعة الاقصى-غزة، فلسطين.

- زايدي مريم،(2016) :اتفاقية بازل3لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة المخاطر صيغ التمويل الاسلامية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

- عوف الله سعاد،(2015) :استراتجيات الثعتر المصرفي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر.

- قاسمي اسيا،(2009) :تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر.

- قاسمي اسيا،(2015) :اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، الجزائر.

- مصعب موسى،(2011) :مدى التزام المصارف الخاصة السورية بالمبادئ الدولية للحوكمة من وجهة نظر الاطراف ذوي العلاقة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ،سوريا.

- ممدوح عبد العزايزة،(2009) :مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة ،فلسطين.

- نجار حياة،(2014) :ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

-ايت عكاش سمير ،(2013) :تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،الجزائر.

-فكري عبد الغني ،محمد جوده،(2008)، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المعارف القسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

-كلاب ميساء محى الدين،(2007) :دوافع تطبيق بازل2 وتحدياتها، رسالة ماجستير، كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية –غزة، فلسطين.

-موسى عمر مبارك ابو محيميد،(2008) :مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل2،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن.

-مونه يونس،(2013) :تحقيق كفاية راس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من راس المال والتحكم في المخاطر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر.

ثالثا المجلات والدوريات

1– باللغة العربية

- الشواوة فيصل محمود،(2009) :قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية(العدد2).

- بن جورة حكيم ،عبلة مخرمش ،(2012) :الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها معاييرها وتطبيقها ،دراسة حالة الجزائر.

- بوحيضر رقية، مولود لعرابة،(2010) :واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2،مجلة جامعة الملك عبد العزيز(العدد2).

- دبلة فاتح،سارة بركات،(2013) :الحوكمة البنكية كعلاج لتفادي مخاطر الازمات المالية والمصرفية، دراسات جامعة خيضر–بسكرة، الجزائر.

- سمايلي نوفل، فضيلة بوطرة،(2016) :بنك الجزائر وارساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية الفترة(2013 ،2015)،مجلة الاقتصاد الجديدة(العدد15).

- عبدالعزيز محمد، (2000) : الاطار الجديد لحساب معايير كفاية راس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية،مجلة اتحاد المصارف العربية(العدد229).

- هواري معراج عبد القادر ، احمد عبد الحفيظ امجدل ، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي و المالي و دورها في ارساء قواعد الشفافية، متوفر في موقع الكتروني :

www.1.pdf.ipackacst.edi.sa/edoc/1429/1700976

- الطيب لحيلح، ريم عموزي،(2011) :الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية(العدد الثالث).

- المعهد العربي لتخطيط،(2003) :الصلاح المصرفي، دراسات(العدد17)،الكويت.

- بركات سارة،(2015) :تطبيق الحوكمة واتفاقيات بازل3 كاحد الحلول لتفادي الازمات المالية، مجلة الحقيقة(العدد35).

- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام،(2015) :دور معايير لجنة بازل في ادارة المخاطر،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير التجارة(العدد31).

- بوحفص جلاب نعناعة،(2014) :الرقابة الاحترازية واثرها على العمل المصرفي بالجزائر،مجلة المفكر(العدد11).

- حوحو فطوم، مرغاد لخضر،(2014) :دور الحوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الاسواق المالية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية(العدد16).

- دهمش نعيم ، اسحق ابوزر ،(2003) : تحسين و تطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الاردن، (العدد 10) .

- زيدان محمد، (2009) :اهمية ارساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالاشارة الى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد9) .

- سدرة انيسة ،(2013) :حوكمة البنوك في الازمة المالية العالمية الراهنة(2008) ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية(العدد4).

- سليمان ناصر،(2006) :النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات باز ل،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(العدد6).

- طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق،(2012) :ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية(العدد1).

- عبدي نعيمة ،(2014) : اثر هيكل الملكية في تحقيق حوكمة المؤسسات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات(العدد2).

- عياش زبير،(2013) :اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات القطاع البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية (العدد31/30).

- قصاص شريفة،(2010) : اثر تطبيق الحوكمة على تحسين اداء المنظومة المصرفية الجزائرية، دراسة تحليلية تقييمية من 2002 الى 2010،جامعة20اوت 1955بسكيكدة،الجزائر ص4. متوفر في موقع الكتروني:

https://platform.com/files/2/98716

- كوكش فلاح ،(2012) :اثر اتفاقية بازل3 على البنوك الاردنية، معهد الدراسات المصرفية.

- مجدوب بحوصي،عمار عريس،(2017) :تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية(العدد01).

- مداس حبيبة،اسماء عداتكة ،(2012) :دور البنك المركزي في ارساء وتعزيز الحوكمة داخل الجهاز المصرفي ،دراسات ،ص422.متوفر في موقع الكتروني:

https://manifest.univ.ouargla.dz./document/.../.

- مركز ابوظبي للحوكمة،(2013) : اساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم ،سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابوظبي للحوكمة ،متوفر في موقع الكتروني:

www.adccg.ae/publications/doc-30-7-2013-12729.

- مصطفى كامل رشيد،(2001) :مدى امكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع الاشارة الى العراق، مجلة الادارة والاقتصاد(العدد67).

-بربار نور الدين ،محمد هشام قلمين،(2014) :تحديات ارساء مقررات لجنة بازل3 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(العدد1).

-بورقبة شوقي عشور ،عبد الحليم عمار غربي ،(2014) : اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في اداء المصارف الاسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(العدد1).

- الداعور جبر إبراهيم ، محمد نواف عابد،(2013)، هدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، مجلة جامعة الأزهر، (عدد1).

2-باللغة الانجليزية

- Stoyan tenev،chunlin،(2005) :orporate governance and enterprise reform in china،world bank and the inter national finaace corporation،washington.

- Peong kweekim devrinaga rasiah،(2010) : relationship between corporate govemance and bank performance in malaysia during the pre and post asia an financial srisis، european journal of economoies finance and administrative science(issue21).

-International convergence of capital measwement and capital standards (2004) :bazel committee on banking supervision.

رابعا :الملتقيات والمؤتمرات

- ايت عكاش سمير، بن ناصر محمد،(2015) :البنوك الاسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3،المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي المنعقد يوم 2015/3/23،جامعة البويرة، الجزائر.

- بن ثابت علال، عبدي نعيمة،(2010)، الحوكمة في المصارف الإسلامية، ملتقى حول التمويل الإسلامي، واقع وتحديات المتعقد يوم 09 ديسمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر.

- شرقي عمر ،(2009) :دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي20و21اكتوبر2009 ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف ،الجزائر.

- غادرمحمد ياسين،(2012) :محددا الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي لعولمة الادارة في عصر المعرفة المنعقد يومي15و17ديسمبر2012،ادارة الاعمال، جامعة الجنان-طرابلس، لبنان.

- الدباغ لقمان محمد ايوب ،ليث خليل ابراهيم ،(2014) :دراسة تحليلية لواقع الافصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية ومدى تاثيره بتطبيق اليات الحوكمة ،ملتقى علم الاجراءات المنعقد ايام 25-27مارس2014 ،جامعة موصل، قطر.

- بلعزوز بن علي ،حبار عبد الرزاق، (2009) :الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية مدخل للرقابة من الازمات المالية المصرفية ،الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد يومي20و21اكتوبر2009 ،جامعة فرحات عباس-سطيف ،الجزائر.

- حبار عبد الرزاق ،فوج شعبان، (2012) : دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالة لادارة المخاطر في القطاع المصرفي ،المؤتمر الدولي الاول لادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم المنعقد يومي12و13ديسمبر2012 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة البويرة الجزائر.

- زرقون محمد، حمزة طيبي،(2008) :نحو اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل2، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح-بورقلة،الجزائر.

- شاشي عبد القادر،(2010) :معايير بازل للرقابة المصرفية،ملتقى الخدمات المالية وادارة المصارف الاسلامية المنعقد يومي 18-20 أفريل 2010،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر.

- عيار امال ،ابو بكر خوالد ،(2012) :تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ،ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري المنعقد يومي6-7ماي2012 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

-طيبة عبد العزيز،مرابي محمد،(2008) :بازل2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة المنعقد يومي11و12مارس 2008،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

خامسا : محاضرات

-شعبان فرج ،(2014) : العمليات المصرفية وادارة المخاطر ،دروس موجهة لطلبة الماستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة البويرة، الجزائر.

سادسا : المواقع الالكترونية

-www.albaraka.com.

-www.arab-fx-net/vb/52om/2010/09/29/article-448272.htm/ le 04/02/2018

- http://www.abl.org.Ib/ar/subpage.aspx?pageid=188 ،le 3/2/2018.

-www.eleqt.com/2010/9/29/article448272.htm/.le4/2/2018

-www.amf.org.al/ar.(arab mone tary founb) ، le :4/2/2018

-https://www.iasj.net/iaj?fvnc=full text&aid=27492 ،19/02/2018.

-http://ipsdirctory.brinker.net/forum-post.aso?tdi=2045،2/3/2018